



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة السادسة - الدورة الربيعية 2009م - العدد: 04

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الأربعاء 02 و الخميس 03 جمادى الثانية 1430
الموافق 27 و 28 ماي 2009

فهرس

1. محضر الجلسة العلنية الخامسة ص 03

■ مواصلة مناقشة مخطط عمل الحكومة.

2. محضر الجلسة العلنية السادسة ص 31

■ رد السيد الوزير الأول.

محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الأربعاء 02 جمادى الثانية 1430
الموافق 27 ماي 2009

كنا نراها حلما أو أملا مستحيلا لكن إرادة الله والشعب الجزائري اللذان كانا سندنا قويا لهذا المسعى النبيل كانت فوق إرادة الأعداء وسمحت بتلاحم أبناء الجزائر واستعادة السلم والسلام الذي أنقذ البلاد والعباد من عواقب وخيمة.

سيدي الرئيس، إن وضوح الرؤى والمنطق في التعاون والإرادة والشجاعة السياسية لمعالي الوزير الأول وطاقمه الحكومي يجعلنا نتفاعل خيرا بغد أفضل يتكرس من خلال بناء دولة قوية بكامل مؤسساتها مع الاعتماد على كل الطاقات البشرية من أجل تنمية شاملة في ظل عدالة اجتماعية حقيقية وتضامن وطني فعال.

سيدي الرئيس، إن كل ما أنجز وينجز في إطار تشغيل الشباب بمختلف هياكله شيء جد إجابيا وهادفا فاق كل التصورات، فما علينا إلا المواصلة والمزيد من التفاني لامتصاص البطالة وإعطاء الأمل للشباب لآفاق مستقبلية تساعد على العيش في راحة وإطمئنان.

سيدي الرئيس، إن المجهودات الجبارة والعمل الدؤوب المتواصل بولاية وهران من طرف السلطات المركزية والمحلية أدى وفي ظرف قياسي وجيز بتألق وهران إلى مركز المدن الكبرى باحتضانها في السنة الماضية حدثين دوليين هامين وهما الخمسة زائد خمسة واللقاء التاريخي الأخير للدول المصدرة للبترول وهي الآن تستعد للموعد التاريخي للدول المصدرة للغاز 2010، وهران التي أصبحت عبارة عن ورشة حقيقية في شتى القطاعات أصبح مواطنوها يتنفسون الصعداء خصوصا ورشة الطرقات داخل النسيج العمراني هنا نشكر كثيرا معالي وزير الداخلية بتجاوبه المستمر وقراراته الفعالة والملموسة كما لا يفوتنا أن ننوه باستجابة وزارة السكن لاقتراحاتنا السابقة حيث تم بالفعل الانتهاء من تشخيص حي الحمري والولاية حاليا في صدد تحضير مناقصة

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد أويحيى، الوزير الأول وطاقم الوزاري المرافق له.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. بعد الترحيب بالسيد الوزير الأول وأعضاء الحكومة؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة النقاش الذي شرعنا فيه بالأمس والسماع لتدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية، دون إطالة أحيل الكلمة للمتدخل الأول ألا وهو السيد الطيب ابراهيم الحسن.

السيد الطيب إبراهيم الحسن: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي الوزير الأول المحترم، السيدات والسادة الوزراء المحترمون، زميلاتي زملائي المحترمون، رجال الاعلام والصحافة المحترمون، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، إن الجزائر اليوم تظهر بمظهر جديد وآفاق مستقبلية واعدة وهذا نتيجة الارتياح المالي والاستقرار الذي تعيشه بفضل السياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية بداية بقانون الوثام المدني ووصولاً إلى المصالحة الوطنية التي

عمل طموح يمكننا من قفزة نوعية عملاقة قادرة على دفع عجلة التنمية الشاملة في إطار الاستمرارية والتفاني في العمل من أجل تغيير جذري وفعال يقودنا نحو الرقي والازدهار، كما نتمنى مواصلة إصلاح العدالة وعصرنتها التي ارتقت في فترة زمنية قصيرة في مصاف يبشر بالخير والاطمئنان على استقلاليتها بإصدار الأحكام وسرعة الخدمات في تسليم الوثائق كما نتمنى كذلك تفعيل إدارة الجماعات المحلية وردع كل الضغوط التي من شأنها عرقلة السير الحسن لشؤون المواطنين مع الإسراع بالنظام المعلوماتي لاستخراج شهادات الميلاد وكل الوثائق، كما نتمنى مراقبة كل المشاريع المحلية عن قرب لتفادي الغش والتعطيل واللامبالاة والعبث بالمال العام، وفقكم الله وسدد خطاكم لما فيه الخير للبلاد والعباد، شكرا على حسن الإصغاء سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب ابراهيم الحسن والكلمة الآن للسيد رشيد أعرابي.

السيد رشيد أعرابي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الوزير الأول،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

الحضور الكريم،

صباح الخير.

أزول فلاون.

بعد اطلاعي على مخطط عمل الحكومة، وجدت أكثر منه نوايا وعموميات، هل دور الحكومة فقط أن تأتي بمعاينة بل أنها ملزمة الإتيان بوعود وحلول للوصول إلى الأهداف المسطرة؟

إن الأمر واضح الآن من أن حكومتكم وكجل الحكومات التي تعاقبت منذ الاستقلال غير قادرة على تخفيض تبعية الجزائر لمدخول البترول بحيث لم أجد في مخطط عملكم إشارة إلى هدف محدد للكمية المقصودة، وكأسلافكم ستكتفون بصرف أموال البترول والغريب في الأمر أن كل الأموال

بداية الأشغال، كما تبدأ اليوم مديرية البناء والتعمير في ترميم 200 عمارة قديمة بشارع العربي بن مهيدي وجامع الباشا بسيدي الهواري.

في ميدان النقل، إن الطرامواي يسير بوتيرة تبعث على الارتياح والتفاؤل، يبقى شغلنا الشاغل والوحيد والذي نتمنى من الحكومة التعاون معه بجدية وفي أقرب الآجال هو طريق ميناء وهران لربطه بالطريق السريع ومستقبلا بالطريق السيار نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها اقتصاديا وتفاديا لدخول الشاحنات داخل النسيج العمراني بوسط المدينة مما يسبب اختناقا لا يطاق في حركة المرور.

سيدي الرئيس، لا يفوتنا من هذا المقام المحترم أن ننوه بالمجهودات الجبارة المبذولة من طرف رجال الأمن بمختلف أسلاكهم بولاية وهران للحد من ظاهرة العنف والاعتداءات الجسدية، والسرقة والجريمة المنظمة وإن يبقى دائما العدد غير كافي فيما يخص أعوان الأمن الوطني، فهذا لم يؤثر على عزيمة المشرفين على هذا القطاع في مضاعفة الجهود، نتمنى المزيد للسماح للمواطن بالعيش في راحة وإطمئنان.

سيدي الرئيس، ننتظر بشغف كبير الإصلاح لقانوني البلدية والولاية، كما نتمنى اتباع الصرامة والوفاء بالوعود باستعادة الثقة بين الحاكم والمحكوم، هذه الثقة التي فقدت من جراء تصرفات سلبية من أشخاص عديمي الضمير أوكلت لهم مهمة التسيير، فأصبحت الرشوة والجهوية شعارهم والمحسوبية والمحاباة واللاعول منطقتهم وما يجب إلا محاربة هؤلاء المفسدين بقرارات صارمة مع نبذ العنف والاحتكار والتعسف باستعمال السلطة، نتمنى في الأخير من السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي مواصلة التشجيع للتوجه نحو الفلاحة، الصناعة، السياحة وعدم الاكتفاء من مداخل المحروقات ونبذ البيروقراطية والعراقيل لتجسيد كل المشاريع الاستثمارية على أرض الواقع وفتح آفاق مستقبلية مريحة ومطمئنة تعيد الأمل المفقود لكل الشرائح الاجتماعية التي تعاني كثيرا خصوصا ذوي الدخل الضعيف، وهذا ليس بكثير على مخطط

غرامة مالية لفشل سياسة التعريب التي قررتها الحكومة بالتسرع، قد لا يخدم حتى مصالح اللغة العربية، فهذه الحالة غير عادلة لأن جميع الوثائق تصدرها مؤسسات وهيئات وطنية، لا يجب الخلط إذن بين التعريب والترجمة لأن هذا يتطلب من المواطن دفع ثمن فشل الحكومة في سياسة التعريب فقد يكون هو أول من يرفض سياسة التعريب.

الصعوبة الثانية هي إلزام استعمال اللغة العربية وحدها في المناقشات والمناقشات تعد من المجال الشفوي.

إن إجبار المواطن على مناقشة قضيته بلغة لا يتقنها يعد مساسا بالمخاصمة العادلة الحرة وبالتالي يمنع حقوق الدفاع والحقوق الأساسية للإنسان، توجد فئة من الجزائريات والجزائريين الأصليين لا يتكلمون ولا يفهمون اللغة العربية لأنه لم يسعفهم الحظ في الدراسة، الاستعمار أراد ذلك ولكن الشيء الذي يجرح وهو أن الدولة الجزائرية تتصرف معهم كما فعل الاستعمار والمادة الثامنة وجدت حلالاً لجانبا ولكن جهلت تماما هذه الفئة من الشعب الجزائري لا بد أن نسمح لهم بالتكلم باللغة التي يتقنونها وعلى القاضي أن يلجأ إلى مترجم عند الاقتضاء.

... (كلام باللغة الأمازيغية)...

زميلاتي، زملائي، يريدون فهم ماقلته باللغة الأمازيغية وسأقوم بترجمة ما قلته للسيد الوزير الأول: هناك أناس في بلاد القبائل وفي جهات أخرى لا يفهمون اللغة العربية، فعند ذهابهم إلى العدالة كيف لهم الدفاع عن حقوقهم وأنا الآن تحدثت أمامكم بالقبائلية فلربما لم تفهموا شيئا فلتضعوا أنفسكم في مكانهم إذا ذهبتم إلى العدالة وحدثوكم باللغة الأمازيغية فهل تستطيعون الدفاع عن حقوقكم؟ وعليه أطلب إعادة النظر في هذه القضية، حاليا راتب بعض المنتخبين المحليين أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون، إن زيادة أجور المؤسسات والإدارات العمومية كان مجحفا في حق المنتخبين المحليين بحيث لم يستفيدوا من أية زيادة

الباهظة التي أنفقت لم تكن لها انعكاسات إيجابية نسبية ملموسة على الحياة اليومية لأغلبية الشعب وخاصة الفئة المعوزة منه.

القدرة الشرائية انكشمت أمام الأسعار اللاهبة وإذا بقينا على نفس النمط سنرهن الأجيال القادمة. إن مستقبل البلاد يبني اليوم، لهذا يجب استعمال الأموال بصفة عقلانية وذكية لكي نضمن بأن ماندفعه اليوم سيثمر لنا غدا، وهنا أريد أن أركز على ظاهرة وستفشل كل الجهود إذا لم تأخذ إجراءات عاجلة لمكافحتها ولما لا استئصالها ألا وهي ظاهرة الرشوة، إلى متى تحتل الجزائر الصدارة في الترتيب العالمي للبلدان الأكثر روجا؟ سيدي الوزير الأول، بما أن الحكومات المتتالية عاجزة عن خلق ثروات جديدة مستديمة للاقتصاد الوطني، اسمحوا لي أن أعرض عليكم بعض الانشغالات والتي يجب على حكومتكم أخذها بعين الاعتبار لأنها تسمم معيشة المواطن، إلا أن ضيق الوقت لا يسعني أن أعطي القائمة كاملة.

أولا: إن أزمة الإسمنت أصبحت دورية، العديد من الورشات واقفة السعر يفوق 130 ألف سنتيم للقطار الواحد وعليه كيف يستطيع المقاولون الوفاء بوعودهم، لماذا عجزت الدولة عن إيجاد حل نهائي؟ هل الرشوة أقوى من الدولة؟

ثانيا: إن تطبيق قانون الإجراءات المدنية والإدارية كشف عن بعض الصعوبات التي يجب أن يعاد فيها النظر وإلا سيحرم أغلبية المواطنين من حق اللجوء إلى العدالة بصفتهم لا يستطيعون دفع الثمن أي أن العدالة للأغنياء فقط وهذا ما يؤدي بهم إلى تصفية نزاعاتهم بطرق أخرى، فعلا فإن المادة الثامنة من ذلك القانون تفرض ترجمة كل الوثائق إلى اللغة العربية وإلا يرفض إيداع الملفات فيضطر المواطن أحيانا إلى دفع أكثر من مئة مليون سنتيم للملف الواحد، إذن فإن النية عند الحكومة هي تسهيل فهم القاضي لمحتوى ملف ما فلماذا لا نعطيه أي للقاضي سلطة التقدير لضرورة اللجوء إلى الترجمة، إذن فإن نية الحكومة هي إيديولوجية، ليس من حق الحكومة فرض على المواطنين دفع

من بين أهداف فخامة رئيس الجمهورية وهذا منذ 1999 انطلاقا من إصلاح العدالة وهيكلها بغية تجسيد دولة القانون من منطلق نظامها القضائي الحالي والذي يتماشى مع تحديات العصر وله فعالية في الخدمة العمومية.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،

أسجل بكل أسف في هذه النقطة التماطل والتأخر في إنجاز مقر المجلس القضائي لولاية خنشلة مع أنني ممثلا لهذه الولاية والذي خصص له فخامة رئيس الجمهورية اعتمادا ماليا معتبرا حيث باشرت الوزارة المعنية بالدراسة التقنية الواجب لذلك وأين خصصت السلطات المحلية أرضية تفوق التسعة آلاف متر مربع لإنشاء هذا الهيكل الخيري وهذا منذ سنة 2004 إلى يومنا هذا، إلا أن تجسيد حلم مواطن هذه الولاية بقي حبيس أدراج الوزارة المعنية وإن بقاء الوضع على حاله يتقل كاهل المتقاضين من المواطنين حيث يجعل من ميدان تقريب العدالة من المواطن مرتبا وهميا وعليه السيد الوزير الأول المحترم، من حق مواطن ولاية خنشلة المجاهدة والوفية أن يعرف الأسباب التي أدت إلى تعطيل إنجاز هذا المشروع ونرجوا منكم توضيحا حول ذلك.

2- تحديث وسائل النقل البري: نثمن الجهود المبذولة في هذا الميدان ولكن لابد من الاهتمام بصيانة الطرقات بصفة عامة مع إعطاء أهمية خاصة للطرقات الولائية التي تشكل الحجر الزاوية لكل تنمية محلية.

أما فيما يتعلق بتطوير السكة الحديدية وتحديثها تماشيا مع حاجات التنمية الوطنية، فهناك حوالي 6 آلاف كيلومتر من الخطوط الجديدة وخاصة الخط الرابط للضباب العليا وهنا سكان ولاية خنشلة يطالبون من حكومة السيد الوزير الأول التدخل لتعزيز وربط الخط بين مدينة أم البواقي وخنشلة مرورا بباتنة وهذا لاستكمال الخط العابر للضباب العليا مما يدعم حركة التنمية الاقتصادية ويدفع بعجلة الاستثمار بالتقدم في هذه الولاية خاصة وأن

هل نحن مجبرون على انتظار دراسة ومصادقة قانون الولاية والبلدية من طرف البرلمان لمراجعة المرسوم التنفيذي رقم 91 - 463 المؤرخ في 03 ديسمبر 1991 والمعدل في 24 جانفي 1998 والجواب بلا والدليل أنه قد سبق تعديل هذا المرسوم في 1998 دون أن يتغير قانون البلدية والولاية، حاليا راتب بعض المنتخبين المحليين أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون. ورد في بعض النواحي من القطر الوطني أن بعض المسؤولين في الإدارة يلزمون أولياء التلاميذ المعوزين بإرفاق ملف طلب منحة...

السيد الرئيس: شكرا للسيد رشيد أعرابي والكلمة الآن للسيد شخاب لخميسي.

السيد شخاب لخميسي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيد الوزير الأول المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون، السادة الحضور، أسرة الإعلام.

بعد تفحصي لمخطط العمل الذي هو سبل ومساعي تسعى الحكومة جاهدة من خلاله على تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي قدمه للشعب الجزائري خلال الحملة الانتخابية وحضي بالأغلبية الساحقة المعبر عنها في اقتراع 9 أفريل الفارط، أين برهن الشعب الجزائري بقوة عن دعمه ووقوفه إلى جانب برنامج فخامة رئيس الجمهورية ويهدف البرنامج إلى تعميق المصالحة الوطنية لبناء جزائر آمنة ومستقرة، وحتى يتسنى للحكومة تحقيق ذلك بات لزاما على الجميع التحلي بالسهر والحزم والعزم على محاربة تبذير الأموال العمومية بتبني الوسائل مع الاستعمال العقلاني في كيفية صرف الأموال في مواضعها وأماكنها بدراسة محكمة ومدروسة وفقا لما جاء في برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

1- تعزيز دولة القانون وتحسين الحكم الراشد:

4- البطالة: تعرف البطالة في بلادنا تزايداً قطعياً حيث تصل إلى نسبة 12% حسب الأرقام الموجودة بحوزتي وقد خصص برنامج رئيس الجمهورية 3 ملايين منصب يهدف إلى التقليل من شبح البطالة غير أن معاناة الشباب لاتزال قائمة في بعض المجالات: أهمها أصحاب المؤسسات والمقاولات الشبانية في إطار وكالة دعم تشغيل الشباب مع أن البطالة تبقى دائمة بسبب شروط تعجيزية لدفاتر العروض التقنية مما يصعب ويستحيل على الشباب المشار إليهم في المناقصات الأمر الذي يستدعي الإسراع في تعديل قانون الصفقات العمومية لإنقاذ الآلاف من المؤسسات الشبانية من البطالة...

السيد الرئيس: شكراً للسيد شخاب لخميسي والكلمة الآن للسيد محمود خلاف.

السيد محمد خلاف: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد الفاضل الوزير الأول، السادة أعضاء الحكومة، السادة أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، السادة الحاضرون، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد اطلاعنا على مخطط عمل برنامج الحكومة الذي عرض علينا من طرف السيد الوزير الأول المتضمن لستة فصول التي تبين من خلالها كيفية تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس، إن الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية الذي حظي بعناية كبيرة من طرف السلطات العمومية وذلك بتطبيق القوانين المنصوص عليها لصالح ضحايا الإرهاب وضحايا المأساة الوطنية والشرائح والفئات التي يشملها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية. وفي هذا المجال أرجو من سيادتكم الإسراع بالتكفل التام بشريحة الدفاع الذاتي التي مازالت تعاني وخاصة المرضى

الاستثمار المنتج في هذه المنطقة لم يعرف تقدماً كبيراً لأسباب أهمها مالية وعقارية وهنا أتوقف السيد معالي الوزير الأول في هذه النقطة وأريد توضيحاً فيما يخص الشباب الذين في الحقيقة هم مستقبل البلاد، هل فكرتم السيد معالي الوزير الأول في كيفية تدعيم الاستثمار المنتج خاصة لفئة الشباب وخريجي الجامعات في ظل البيروقراطية الموجودة في البعض من مؤسساتنا خاصة ونحن نعرف وأن الاستثمار مبني على عاملين أساسيين: أولهما: العقار أي المنطقة الصناعية وهي قليلة أو منعدمة في جميع الولايات، ثانياً: الدعم المالي والذي يتطلب ضمانات.

ثالثاً: برنامج السكن: بالنسبة لبرنامج السكن أنا لن أتكلم عن الإسمنت ولكن أقول بأن تدعيم البرنامج بمليون سكن بجميع أنواعه خلال الخماسي الحالي يعطي ارتياحاً وتفاؤلاً في وسط المواطن الجزائري غير أنه من الأجدر بي أن أسأل الوزير الأول:

أ- عن مدى تطبيق البرنامج السابق الذي شمل مليون ونصف سكن ما أنجز منه وما لم ينجز وعن عدد السكنات الموزعة وأسباب التعطيل في توزيعها في الوقت المحدد لها علماً بأن المواطن في أمس الحاجة إلى ذلك؟

ب- متى سيتم القضاء على البيوت القصديرية وما هو البرنامج المخصص لذلك؟

هنا السيد معالي الوزير الأول لقد أصبحت البيوت القصديرية عبئاً كبيراً على البلاد وأصبح من يملك بيتاً قصديرياً أحسن من إنسان أو موظف له ملف سكن في البلدية أو الدائرة، علماً بأننا نجد من يملك ملفاً في الدائرة أو الولاية يبقى حتى لمدة عشرين سنة دون أن يتحصل على سكن أما من يملك بيتاً قصديرياً خلال عام أو عامين فإنه يتحصل على سكن خاصة ضمن برنامج السكن الاجتماعي، وقد أصبح المواطن يتقبل حقيقة الأمر بكل سهولة عندما تقول له لقد استفاد من السكن الاجتماعي أصحاب البيوت القصديرية.

إن لا بد من القضاء على هذه الظاهرة والتي تؤثر حتى على المحيط العمراني للمدينة.

الثروة الغابية والاعتناء أكثر خاصة شجرة الأرز، فلحمايتها، لا بد من إنشاء حظائر وطنية في المناطق التي توجد بها هذه الشجرة كما هو الحال بولاية خنشلة بغابة أولاد يعقوب وغابة أولاد مشانة والغابات المجاورة لها غابة البراجمة وغابة أولاد يملول، وذلك لإنشاء حضيرة وطنية لهذه الغابات وحماية الشجرة الثمينة.

التقسيم الإداري الجديد، نحن نثمن فكرة التقسيم الإداري الجديد وذلك لتقريب الإدارة من المواطن والاهتمام والمتابعة أكثر لمشاكل المواطنين وفي هذا الغرض نرى ترقية بعض فروع البلديات البعيدة عن مقر البلديات الأصلية والمتوفرة على الإمكانيات التي تؤهلها إلى البلدية، أذكر منها على سبيل الذكر وليس على سبيل الحصر وذلك بولاية خنشلة، عين ميمون، عين جربوع، بلكيدان، أولاد عز الدين.

سيدي الرئيس، السيد الوزير الأول، في الأخير أريد أن أتطرق إلى النقطة التي تذكرون فيها أن الحكومة ستواصل عمليات التنازل عن المؤسسات العمومية.

سيدي الرئيس، السيد الوزير الأول، نحن نرى أن المحافظة على هذه المؤسسات العمومية أحسن لأنها تضمن مناصب العمل الدائمة وتساهم كثيرا في استقرار الجبهة الاجتماعية وتحافظ على العدالة الاجتماعية لأن القطاع الخاص لم يلعب دوره لتعويض هذه المؤسسات العمومية وعلى هذا نحن نرى من الأجدر والأحسن المحافظة على المؤسسات العمومية والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود خلاف والكلمة الآن للسيد محمد زهارة.

السيد محمد زهارة: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، دولة الوزير الأول المحترم، السيد وزير الدولة، السيدات والسادة الوزراء،

منهم وأسرههم والمتوفين وعائلاتهم.
سيدي الرئيس،
السيد الوزير الأول،

من دون شك أنكم تعلمون كباقي الجزائريين ما يجري في بلادنا وأسواقنا من غلاء المعيشة وتدهور القدرة الشرائية لمواطنينا خاصة لمستخدمي الإدارة العمومية وأسلاك الأمن والمتقاعدين بما فيهم متقاعدي الجيش الوطني الشعبي الذين وقفوا بالأمس القريب في وجه الإرهاب الأعمى وغيرهم من ذوي الدخل المحدود خاصة وأن الأجر القاعدي في حاجة ماسة إلى إعادة النظر فيه وكذلك قيمة النقطة الاستدلالية مثلما يجب أن تكون جدول العلاوات التي ستحدد حسب كل قطاع وسلك لتغطي العجز، سيدي للحفاظ على القدرة الشرائية لمواطنينا لا بد من تدعيم للمواد الأولية ذات الاستهلاك الواسع مع التحكم في الأسعار وذلك بقوانين صارمة وميكانيزمات جديدة وتنشيط عملية رقابة الأسعار.

سيدي الرئيس، السيد الوزير الأول، البطالة رغم الاهتمام الكبير الذي تحظى به هذه الظاهرة العالمية إلا أن الحكومة الجزائرية وفرت لها جميع الإمكانيات للتقليل من البطالة في بلادنا كما هو مذكور في فصول مخطط العمل لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية والوعود التي أطلقها الرئيس أثناء الحملة الانتخابية، فإن الحكومة عازمة عن تجسيدها ميدانيا على مدى خمس سنوات كما فصلها السيد الوزير الأول في هذه المحاور المطروحة وعلى كيفية خلق هذه المناصب. سيدي الرئيس، إن القروض الموجهة للشباب للتقليل من البطالة، لا بد من تخفيف الملف المعد لها لهذا الغرض وشطب الشروط المفروضة مسبقا على الشباب وذلك لتمكين فعلا هؤلاء الشباب البطالين المستحقين فعلا لهذه القروض.

سيدي الرئيس، السيد الوزير الأول، لقد تم فعلا كيفية معالجة هذا البرنامج في جميع القطاعات وتطرقت في هذه الوثيقة لمخطط عمل الحكومة ولهذا فقد ذكرت جميع القطاعات وأخص بالذكر وفي هذا المجال قطاع الفلاحة وأذكر في هذا المجال بالضبط الغابات، فلا بد من حماية هذه

المرضى ومرافقيهم بالتنقل نحو مستشفيات شمال الوطن ولكم أن تتصوروا ما ينجر عن ذلك من متاعب وأعباء نقل وإيواء وصعوبات في الحصول على مواعيد طبية وبعد آجال هذه الأخيرة في حالة تمكن المرضى من الحصول عليها. لهذا فإننا نقترح وضع تدابير مغرية ولا أقول تحفيزية تجعل الأخصائيين يرغبون في العمل بجنوب الوطن ولو لفترات محدودة. أما فيما يتعلق بالجانب الوقائي ولو أنني قدمت الجانب العلاجي عليه فإن ما يلاحظ من إجراءات متخذة على مستوى بعض المطارات لاسيما مطارا بالجنوب يشهد سنويا عددا كبيرا من الرحلات من وإلى دول تعرف انتشارا واسعا لوباء آلفنونزا الخنازير لا تفي بالكشف في حينها للحالات التي قد تكون ناقلة لهذا الوباء، وهنا أدق ناقوس الخطر وأتمنى أن أكون قد أسأت التقدير.

(2) النقل: نظرا لشساعة الوطن وحاجة مواطني الجنوب للتنقل إلى الشمال، فإن النقل الجوي يبقى الوسيلة الأسرع والأريح ليس للمرضى والمسنين فحسب بل لجميع مستعملي الطائرة كوسيلة تنقل، ولهذا نقترح أن يتكفل صندوق تنمية الجنوب بتغطية نسبة معتبرة من الرسوم التي تثقل تسعيرة تذكرة الطائرة. ودائما فيما يتعلق بالنقل الجوي ألفت عناية السيد الوزير الأول، إلى أن حجيح ولاية تندوف على عكس حجيح ولاية أخرى يكلفون دفع ثمن التذكرة ذهابا وإيابا من تندوف إلى المطار الذي تتم منه إجراءات نقلهم إلى الأراضي المقدسة ولتفادي ذلك نأمل تخصيص هذه السنة رحلة لنقل الحجاج انطلاقا من مطار تندوف علما أن هذا الأخير يتوفر على جميع الشروط الضرورية وإذا تعذر الأمر تمكينهم من تذكرة مجانية ذهابا وعودة إلى ومن مطار تجمع الحجاج المبرمج لهم من طرف شركة النقل.

من جهة أخرى وما للسكك الحديدية من دور فعال في الدفع نحو الأمام بعجلة التنمية في مختلف مجالاتها، وذلك بتسهيل نقل البضائع والتجهيزات ومواد البناء والمحروقات، فإن ربط أقصى الجنوب بشمال الوطن بهذه الوسيلة الاقتصادية يبقى

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم.

سيدي الوزير الأول، وفي البداية أنتهز فرصة حضوركم بيننا في إطار هذا الإجراء الدستوري المكرس المتمثل في تقديم مخطط عمل الحكومة الذي يحدد المعالم التي سيتم من خلالها تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لأتوجه لفخامته بالتهاني الخاصة على فوزه بنسبة قياسية في الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 9 أفريل الماضي.

إن المشاركة الواسعة للمواطنين في هذه الانتخابات والنسبة الجيدة مريحة من الأصوات المعبر عنها التي أحرز عليها فخامة السيد رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لدليلين قاطعين على أن المواطن الجزائري متمسك أيما تمسك بضرورة مواصلة تنفيذ البرنامج الشامل الذي شرع فيه فخامة الرئيس منذ توليه زمام أمور الدولة سنة 1999 لما أسفر عما أنجز منه نتائج جد إيجابية شملت جميع القطاعات كما أتوجه إلى شخصكم المحترم وإلى السيدات والسادة الوزراء بالتهاني الحارة على الثقة التي جددت فيكم من أجل مواصلة تنفيذ هذا البرنامج.

سيدي الوزير الأول، وإذ يعتبر إضفاء السلم والمصالحة الوطنية حجر الزاوية في برنامج فخامة رئيس الجمهورية، فإن مايقف عليه القارئ المتمعن للوثيقة المتضمنة مخطط عمل حكومتهم من آفاق مسطرة وقطاعات مستهدفة وإمكانيات مرصدة ليدعونا إلى تثمين هذه الوثيقة.

سيدي الوزير الأول، أخذا بواجب نقل انشغالات المواطنين فإن مداخلتني سوف تقتصر على بعض النقاط تتمحور حول ضرورة عناية أكبر بالساكنة في ولايات الجنوب الأقصى من الوطن.

(1) الصحة العمومية: إذا كانت الهياكل المنجزة من مستشفيات ومصحات ومخابر من أجمل ما أنجز على مستوى التراب الوطني، فإن التغطية بالأطباء الأخصائيين لا تزال تراوح مكانها مما يجبر

ضرورة ملحة مع إيلاء الأولوية للمناطق التي تتوفر على ما عليه أن يكون نقلها بواسطة السكة الحديدية أنجح.

(3) الفلاحة، لا يختلف إثنان على أن الفلاحة هي الثروة البديلة للمحروقات وعلى أن الفلاحة بالمناطق الصحراوية هي مستقبل البلاد إن أحيطت بالعناية الكافية، ففي هذا الإطار وإن أنه بالمجهودات المبذولة من أجل تشجيع الفلاحين خاصة قرار السيد رئيس الجمهورية القاضي بمسح ديونهم، فإنني أدعو إلى توجيه دعم خاص ومعتبر لفلاحي ومربي ولايات الجنوب ليتمكنهم من تطوير إمكانياتهم ويحفزهم على أن يكونوا في الموعد مع التاريخ.

(4) الثقافة: وإن نشيد بالوثبة النوعية التي يعرفها القطاع والأنشطة المتنوعة ذات المستوى التي يقدمها من أجل إبراز الكنز الثقافي والتعريف بالمكنون الوطني، فإننا ندعو إلى ضرورة الإسراع بمواصلة المجهود المبذول والمتمثل في ترميم ما تبقى من معالم تراثية بولايات تندوف والعناية بما تحتوي عليه من مخطوطات وأخص بالذكر لا الحصر: زاوية سيدي بن عمش، دار الديمانى، دويرية أهل العابد.

(5) تثمن وتشجيع القدرات البشرية وإن نحى عاليا العناية الخاصة التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية لولايات الجنوب ونثمن المجهودات المعتبرة المبذولة من أجل إلحاق هذه الأخيرة بالركب، فإنني أريد أن أشير مجددا سيدي الوزير الأول إلى ضرورة الالتفات إلى إطارات هذه الولايات والنظر في حقهم بالالتحاق بالمناصب العليا...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد زهارة والكلمة الآن للسيد حد مسعود عمار.

السيد حد مسعود عمار: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

أخي رئيس المجلس،

أخي الوزير الأول،

زملائي النواب،
الإخوة الوزراء،
أسرة الإعلام،

السادة المشاهدون في ولاية ميلة وباقي ولايات القطر.

أختصر كل عبارات الترحيب والتبجيل المحلية والمستوردة، والتي أصبح نواب الشعب والأمة يتفننون في استعمالها، لأقول السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن المجهودات الجبارة التي بذلتها الدولة الجزائرية للنهوض بالاقتصاد الوطني، وتوفير العيش الكريم للمواطن، والتقليل من التبعية للخارج ومحاربة الإرهاب والرشوة والفساد والعنف، والوقوف بحزم في وجه اللوبيات والدوائر والمنظمات التي تعمل جاهدة للضغط على الرئيس والحكومة للتخلي عن قناعاتهم والتزاماتهم التي رفعوها أمام الشعب. لأن 150 مليار دولار المرصودة لهذا البرنامج أسالت لعاب هذه اللوبيات والدوائر والشركات المتعددة الجنسيات، وأصبح الكل على أهب الاستعداد واستعمال كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة للحصول على نصيبه.

وهنا أخي السيد الوزير الأول، أصبح لزاما عليكم أنت والحكومة العمل أكثر من أي وقت مضى والوقوف بحزم والتصدي لكل الضغوط الممارسة والعمل بقناعة لتجسيد كل الالتزامات التي رفعها الرئيس وزكّاها الشعب.

وأظن أن الوزير الأول بين قوسين (قادر عليها بالفاضل) لأن تقليص أظافر هذه اللوبيات ليس بالأمر الهين، لأن مبلغ 150 مليار دولار مبلغ ضخم لم تعرفه برامج التنمية منذ الاستقلال.

وأظن أننا من هنا، سيدي الرئيس، نستطيع تقديم الدعم والمساعدة للحكومة بتقديم الاقتراحات ولفت الانتباه، ونبدأ من حيث بدأ مخطط العمل.

1 - المصالحة الوطنية: هذا الشعار الذي رفعه الرئيس في البرنامج السابق وما إعادة إدماجه في هذا البرنامج لهو دليل صادق من الرئيس للذهاب بعيدا في هذا المسعى.

توفير إمكانيات ضخمة لاستيعاب هذا العدد الهائل. وأظن أن كل البرامج المنتهجة من تشغيل الشباب، الشبكة الاجتماعية، الوكالة الوطنية للتشغيل، القرض المصغر، وكالة دعم الشباب، كلها لا تكفي لاستقبال هذا العدد الضخم من العمال.

لهذا أصبح لزاما إيجاد آليات أخرى مثل إعادة تأهيل المؤسسات المغلقة، تشجيع السياحة الداخلية وخاصة السياحة الحماوية بدعم البلديات لإقامة مركبات سياحية حماوية، لأن معظم الحمامات المعدنية تسيّرُها البلديات بطرق بدائية وهي في حالة يرثى لها.

الاستثمار الفلاحي، وأظن أن الوقت حان لأخذ قرارات شجاعة في كيفية تسيير واستغلال الأراضي الفلاحية، خاصة الأراضي الموجودة في المستثمرات الفلاحية والتي أصبحت لا تستغل إلا بنصف طاقتها، أما مردودها فهو لا يكفي حتى أصحابها.

كما يمكن خلق مؤسسات جديدة تساهم في التطور الفلاحي:

- مؤسسات تصنيع العتاد الفلاحي،
- مؤسسات تصنيع الأدوية والمبيدات،
- مؤسسات التبريد،
- مؤسسات التصدير،
- مؤسسات الري.
- على شاكلة مؤسسة بني هارون التي ينوي الأخ سلال استحداثها وشكرا وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حد مسعود عمار والكلمة الآن للسيد محمد الواد.

السيد محمد الواد: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.
سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي الوزير الأول المحترم،
السادة أعضاء الحكومة الموقرة،
زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،

وإذا كان البعض ينظر إلى اليد الممدودة على أنها ضعف فهو مخطئ لأن الجزائر قوية بجيشها وقوات أمنها ومؤسساتها، قوية بتماسك شعبها، قوية بصلابة نظامها ومجاهديها ومقاوميتها.

لهذا أرفع صوتي عاليا من قبة البر لمان لأنادي كل المترددين في العودة إلى صوابهم والالتحاق بذويهم لأن دوام الحال من المحال، ومن أندر فقد أعذر.

كما ألفت انتباه الحكومة للاعتناء بمنطقة القبائل لأن منطقة القبائل تعتبر قلب الجزائر والجزائر بدون القبائل ليست جزائر.

لهذا أدعو كل الذين يحاولون جرّ المنطقة إلى المجهول العودة إلى الصواب واستقراء العبر من التاريخ وحينها سيعرفون أن أهل القبائل أبطال أشاوس لم يستطع الاستعمار طيلة قرن ونصف أن يحولّ وجهتهم بل زادهم تمسك بدينهم وأمازغيتهم وأرضهم وعرضهم وجزائريتهم ومهما حاول المراهقون السياسيون، فالقبائل ستبقى القلب النابض للجزائر.

2 - مليون سكن: أظن أن بناء مليون سكن ليس سهلا - فالسرعة والتسرع ستظفي حتما إلى بناء ما يشبه المحتشدات أو عمارات متناثرة هنا وهناك فاقدة لجمالها كائبة تنتظر تهيئة محيطها وهنا ألفت الانتباه أن معظم مخططات التوسع العمراني على مستوى البلديات قد نفذت وإنشاء مخططات أخرى يتطلب الوقت الكثير، فأصبح الجميع على المستوى المحلي يجتهد في توفير قطعة أرض صالحة للبناء.

وأظن أن البرنامج الضخم المنجز كان سببا في التهام كل المخططات وعليه أصبح لزاما التريث والعودة إلى البلديات في توفير مخططات جديدة تستوعب كل هذا البرنامج الضخم مع إعطاء الأهمية للتقنية في الطبع والإخراج حتى يكون هذا البرنامج آية في الجمال تسر كل الناقلين والجاحدين.

كما يستوجب علينا أخذ العبرة من محلات الرئيس.

3 - توفير 03 ملايين منصب شغل: إن توفير 03 ملايين منصب شغل يعتبر تحديا كبيرا، ويتطلب

التي بذلت في الميدان كتلك المتعلقة بالسكن وقطاعات التربية والتكوين المهني والصحة والطرق والنقل والتعليم العالي والخدمات وغيرها.

إن ولاية تلمسان تنحو نحو تحول نوعي لكل مظاهر حياة المجتمع ورفاهيته، وكذا تعزيز دور العامل البشري بإقحام، وإشراك المنتخبين والحركة الجمعوية في البرامج التنموية.

دعوني أن أؤكد في الأخير أنه في خضم هذه الديناميكية بات ضروريا أن نواصل دعم هذه الولاية بكل الإمكانيات المالية الضرورية لتكتملة الجهود المبذول، والنظر في الاحتياجات المتزايدة للمواطنين بكل موضوعية ومسؤولية، لأن ولاية بحجم ولاية تلمسان، تعد من أكبر الحضائر في الوطن تتطلب منا المزيد من الاستثمارات لنرقى بها إلى ما يصبو إليه مواطنوها.

سيدي الرئيس، إذا كانت ممارسة الحقوق السياسية مصانة، فلا يمكن لبعض الأوساط التي تريد أن تنبذ روح التعاون أن تلبس الإنجازات الظاهرة للعيان، بالشائعات، وأن تحمل المسيرة التنموية بالولاية الأغاليط وكل مظاهر الانحطاط عن طريق النظرة الذاتية لبعض المنتخبين الذين يميلون إلى ربط ولاية تلمسان وشؤون التنمية عامة بمصالحهم التي يشاع شعبيا بأن الفساد يطالها؛ غير أن غيرهم من الواعيين الذين يتبعون مصلحة الأكثرية على حساب مصلحة الأقلية من المجتمع المحلي يشيدون بالإنجازات لأن النفس الطيبة لا تصدر إلا طيبا والنفس المكتملة تستطيع أن تكمل غيرها أما النفس الناقصة فأولى بها أن تتدارك عيوبها ثم تتطلع بعد ذلك لإصلاح غيرها ولأن ما خرج من اللسان لا يتجاوز الأذان، وما خرج من القلب وصل إلى القلوب، فحرك دم الإصلاح فيها.

وفي الأخير، فإن اليأس لا يعرف سبيلا إلى معنويات العامل الشريف والنزيه حتى ولو خاطبه ضعاف الإيمان.

سيدي الرئيس، إن سرد الإنجازات المحققة والإشادة بها لا يعفي من الإشارة إلى بعض مواطن الضعف التي يتعين استدراكها عن طريق:

السلام عليكم.

سيدي الرئيس، يسعدني أن أساهم من خلال هذه المداخلة المتواضعة في مناقشة مخطط عمل الحكومة الرامي إلى تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

عندما نتمعن في محاور مخطط عمل الحكومة لا يسعنا إلا أن نشعر بالاطمئنان بخصوص السير قدما بجهود التنمية الشاملة والامتنان بالمجهودات المبذولة في المجال الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي.

كما نثمن مختلف الإصلاحات الهادفة إلى بناء دولة الحق والقانون وتعزيز المصالحة الوطنية والاستقرار.

سيدي الرئيس، حين نتجول في جميع أنحاء الوطن ونتفحص ما بلغ إليه برنامج فخامة الرئيس من مرحلة متقدمة جدا من الإنجازات كما ونوعا نستنتج حقيقة واحدة.

إن ما أنجز يستحق الاحترام والتقدير والاعتراف. فالتحلي بالموضوعية في التقييم يفرض علينا أولا أن نشعر بمسؤوليتنا وثانيا أن لا ننكر الحقيقة ونرى الأمور بعين منصفة ومن ثم ندرك أن برنامج فخامة الرئيس بني بحكمة وبعد نظر وحنكة ورشاد. سيدي الرئيس، فولاية تلمسان على سبيل المثال، بعدما كانت في الماضي ولاية متخلفة عرفت تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية ملحوظة خلال هذه السنوات الأخيرة، مست على وجه الخصوص إطار حياة المواطنين، الذي ما فتئ يتحسن كما ونوعا في قطاعات شتى، ويكفي أن أذكر أننا كنا نعاني من أزمة خانقة في ميدان تموين المواطنين بالمياه الصالحة للشرب، واليوم قد أصبح المواطن التلمساني يتنفس الصعداء وفي مختلف المناطق نظرا للاستثمارات الضخمة قصد القضاء على هذه الأزمة. ويكفي أن أشير أن أكثر من 100 ألف عائلة تم ربطها بالغاز الطبيعي وهذا في حد ذاته يعتبر انجازا عظيما.

إن المقام لا يسمح بذكر كل ما تحقق من إنجازات لأن الوقت قصير غير أنني أردت أن أنوه بالمجهودات

أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس، أود أن أستهل مداخلتني حول مخطط العمل الذي استعرضه أمامنا معالي السيد الوزير الأول، بالتذكير بالنسبة القياسية التي انتخب بها الشعب الجزائري فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية في التاسع أفريل الفارط، على أساس برنامج وطني طموح وواعد، أساسه الاستمرارية في العمل، وهدفه جزائر آمنة وقوية، نتذكر ذلك لنستشعر عظم المسؤولية الملقاة على عاتق إطارات الدولة الجزائرية من أجل تجسيد بنود هذا البرنامج والسهر على تنفيذه بكل حيثياته، وتعبئة كافة الجهود من أجل المحافظة على الإنجازات التي تحققت، وأعدت للمواطن الثقة في قدرات دولته وإطاراتها، وهنا أقف لأقول أن هذه الإنجازات، بأي حال من الأحوال، لا يمكن أن تكون وهمية أو عمومية فالقطار الذي انطلق من المسيلة إلى قسنطينة لا يمكن أن يكون وهميا أو الماء الشروب الذي انتقل من سد كذية لمدورة على 150 كلم إلى المواطنين في الحضنة والأوراس وباتنة لا يمكن أن يكون مشروعا وهميا، إن أردت أن أعدد المشاريع لا أعتقد أن مدة سبع دقائق أو نصف ساعة قد تكفيني أو حتى صبيحة يوم بكامله لن تكفيني في مختلف القطاعات التي أنجزت فيها مشاريع ضخمة وعظيمة ولا يمكن أن ينكرها إلا من تعمد الإنكار وهذه المشاريع في ميادين الفلاحة، التنمية الريفية السكن، العمل والضمان الاجتماعي، النقل، التكوين التربوية والتعليم، والضمان الاجتماعي وما إلى ذلك من المشاريع الضخمة والتي تبدو للأعيان في كل أنحاء الوطن.

سيدي الرئيس، أود أن أختصر تدخلني وأذهب إلى بعض النقاط والنقاط الأخرى سأسلمها مكتوبة إلى معالي السيد الوزير الأول.

أثار مخطط عمل الحكومة موضوع تعزيز دولة القانون وترشيد الحكم، وإذ أثنى ما جاء فيه من

- إيجاد توازن في توزيع مراكز الدفع التابعة للضمان الاجتماعي، حيث يتجشم سكان المنطقة السهبية من ولاية تلمسان عناء التنقل إلى مدينة سبدو من دائرة سيدي الجلاي وبلدياتها في حين وصلت مناطق أخرى درجة التشبع.

- تجهيز المستشفى الجامعي بتلمسان بمركز الأشعة المتطورة (I.R.M) لأن هذا المستشفى ذو الأهمية القصوى، زيادة عن ولاية تلمسان، يستقبل مجمل الحالات الطبية المستعصية من حوادث المرور وغيرها من ولايات الهضاب والجنوب الغربي (بشار)، ولأن الإطارات الكفئة تعمل في هذا القطب الجهوي الاستشفائي.

- حث القائمين على قطاع الغابات على تكثيف التشجير للحد من التصحر،

- على المحافظة السامية للسهب (HCDS) أن تنطلق في أشغالها للتكفل بالمناطق السهبية.

- دعم الموالين ومربي الخيول العربية الأصيلة. وفي النهاية، نلتمس من القيادة السياسية للبلاد أن تنظر بعين الرضا على المنطقة السهبية لولاية تلمسان، كما فعلت ذلك دوما وكما عودتنا، وأن تكافئ هذه المنطقة المجاهدة وتضحيات سكانها وإخلاصهم بترقية دائرة سيدي الجلاي السهبية والحدودية ذات الموقع الاستراتيجي إلى مصاف استحقاق ولاية منتدبة.

ونختم هذا التدخل بتمنياتنا بالنجاح والتوفيق للوزير الأول والطاغم الحكومي لتجسيد برنامج فخامة الرئيس على أرض الميدان وهذا لا يتسنى إلا بفضل...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد الواد والكلمة للسيد إبراهيم بولحية.

السيد إبراهيم بولحية: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم:
السيد رئيس مجلس الأمة،
معالي السيد الوزير الأول،
معالي السادة الوزراء،

باللغة الوطنية والرسمية، احتراماً للدستور وقوانين الجمهورية.

وهنا أود التوجه بالشكر للسيد الوزير الأول وطاقمه الوزاري على موقفهم الشجاع والدادل على وطنيتهم الأصلية في الالتزام بالدستور، وقوانين الجمهورية الرامية إلى حماية مقومات الشخصية الوطنية، والإصرار على تطبيق كل قوانين الجمهورية.

السيد الرئيس: شكرا للسيد إبراهيم بولحية والكلمة للسيد بلخير سعدي.

السيد بلخير سعدي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات السادة أعضاء الحكومة الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام والصحافة،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، بودي أن أبدأ مداخلة هذه بتقديم التهاني الخالصة إلى السيد رئيس الجمهورية على تزكيته لعهدته الثالثة، كما أهنئ السيد الوزير الأول المحترم وطاقمه الحكومي على الثقة الموضوعة فيهم من طرف رئيس الجمهورية، كما لا يفوتني أن أهنئ الشعب الجزائري على الجو الرائع الذي أدى فيه الانتخابات الرئاسية.

سيدي الرئيس، أسجل بكل ارتياح الجهود المبذولة من طرف الدولة في كل القطاعات من طرقات وإيصال مياه الشرب إلى المواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية، ومن بين هذه القطاعات قطاع السكن الذي رفع الغبن عن الآلاف من المواطنين بمختلف شرائحه والأرقام المحققة خير دليل على هذه الجهود وأريد أن أقترح منح سكن ريفي لكل من له قطعة أرض فلاحية ذلك لما له من فائدة حيث إنه سيساهم في:

محاور وخطوات عملية لتنفيذه، وأكد على مجال إصلاح العدالة باعتباره القطاع الحيوي والأقرب بصفة مباشرة من المواطن.

لقد خضع هذا القطاع إلى عملية إصلاح شاملة، أتت بنتائج أولية قيمة، واستقبلها المواطن بارتياح، آملا في المزيد، ونحن نعلم مدى تشابك وتعدد الأمور عند مباشرة تغييرات جذرية في نسق قطاع العدالة لذا، وأكد على ضرورة إشراك كافة الفاعلين في القطاع، وتنسيق الجهود فيما بينهم، من أجل استكمال هذا المشروع الإصلاحية الضخم، والوصول إلى قضاء متخصص يتماشى مع المعايير الدولية، ويستجيب لتطلعات المواطن الجزائري.

كما أسجل هنا استغرابنا ودهشتنا من بعض الأصوات التي تعالت لدوافع لا ندركها من أجل تعطيل نص المادة الثامنة من قانون الإجراءات المدنية والإدارية المتعلقة بتعريب الوثائق القضائية، والذي صادق عليه البرلمان منذ سنة، أقول سنة، وقد صادق عليه البرلمان الجزائري بغرفتيه ونحن نتساءل بصدق: لماذا تثار مثل هذه الزوايح كلما تعلق الأمر بأحد أهم مقومات الشخصية الوطنية المكرسة في الدستور والمزكاة من قبل الشعب؟ لماذا يثار النقاش دفاعا عن لغة واحدة بعينها، وهي بالذات؟ هل يسمح أي نظام قضائي في العالم بأن تقدم الوثائق أمام القاضي الوطني بغير لغة البلد الرسمية؟ لماذا نقوم بالترجمة من اللغات الأخرى منذ الاستقلال ونرفض الترجمة من هذه اللغة؟ عندما صدر القانون وبإرادة الدولة الجزائرية وبمصادقة البرلمان الجزائري هل يتعين علينا أن نضيف مادة إلى الدستور تجرم الجهل بهذه اللغة أو أن نلزم القاضي الجزائري بأن يقبل أية وثيقة تقدم له بأي لغة أخرى ولنقل الصينية مثلا؟

فالشركات الصينية موجودة والشركات اليابانية موجودة والشركات.... موجودة وتستطيع أن تقدم عقودها بأية لغة أرادت ولنلزم القاضي الجزائري أن يأخذها بعين الاعتبار. إننا نؤكد على ضرورة احترام قوانين الجمهورية، والالتزام بتنفيذها، بل ونطالب كل مؤسسات الدولة مستقبلا بأن تصدر وثائقها

الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلخير سعيدي والكلمة للسيد ميلود حبشي.

السيد ميلود حبشي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،
معالي السيد الوزير الأول،
السادة الوزراء،
ممثلو وسائل الإعلام،
زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
أستهل مداخلتني بالقول إن مسعى الخروج من الأزمة قد اعتمد منذ سنة 1999 بأهداف واضحة المعالم والتمثلة في:

- المصالحة الوطنية بين كل الجزائريين كهدف إستراتيجي،

- تعزيز هيكل الدولة وإرجاع مكانة الجزائر على المستوى الدولي،

- بعث التنمية وترقية سياسة اقتصادية اجتماعية وثقافية.

وهذا بالضبط ما أراد أن يعبر عنه الشعب الجزائري بقوة أثناء الإنتخابات الرئاسية الأخيرة معبراً في نفس الوقت عن رغبته في الإستقرار والإستمرارية.

حقيقة زكى الشعب الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة وكذلك زكى من خلاله البرنامج الذي يحمله، لذا يمكنني القول أن هذا البرنامج أصبح برنامج عمل الشعب الجزائري بأسره كسبيل للرقى ببلادنا نحو السلم، الأمان، التنمية والازدهار. فمخطط العمل لتنفيذ البرنامج الرئاسي المطروح أمامنا للنقاش يعبر بصدق على هذا التطلع.

لكن إذا كانت الشروط البشرية والمالية متوفرة لا بد من توفير الشروط المناسبة لبلوغ الأهداف

- تثبيت الفلاح في أرضه والقضاء على النزوح الريفي أو التقليل منه،

- تشجيع الفلاحة الجوارية والتقليدية،

- إهتمام الفلاح بأرضه وبمهنته والمساهمة في الإقتصاد الفلاحي المحلي.

السيد الوزير الأول، وأنا أتكلم عن الفلاح والسكن الريفي تحضر في ذهني انشغالات أخرى تتعلق بالهياكل الأساسية التي تساعد الفلاحة وتدعم الفلاح في إنتاجه. هذه الهياكل هي السدود بمختلف أنواعها وهنا بودي أن أركز على السدود الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية في مجال تخزين المياه وسقي الأراضي الفلاحية.

أود أن أذكر على سبيل المثال لا الحصر المنطقة الفلاحية الهامة المتمثلة في سهل حمام بوحجر المالح، حاسي الغله وتارقة بولاية عين تموشنت والتي هي في حاجة إلى سد متوسط الحجم في المكان المسمى واد برقش وفي اعتقادنا أن هذا المكان جد ملائم لبناء هذا الهيكل وحسب معلوماتنا الدراسات موجودة ويبقى فقط تسجيل هذا المشروع الذي سيغير وجه المنطقة المذكورة ويعود بالفائدة على الجميع.

السيد الوزير الأول، بعد أن تكلمت عن الفلاحة باعتبارها أهم قطاع اقتصادي في البلاد أريد أن أتكلم عن المجاهدين وأرامل الشهداء بإعتبارهم رمز تاريخ الجزائر، وبالضبط استفادة هذه الفئة من رخصة اقتناء سيارة خاصة كل 5 سنوات هذا الأمر جميل نتمنه بل وإن المجاهدين وأرامل الشهداء لهم دين على عاتق هذا المجتمع فلا بد أن نوفر كل التسهيلات في التعاملات معهم، لكن الذي سجلته في هذا الإطار هو منع بيع هذه السيارات (عدم قابلية التنازل) وما يترتب عنها من إشكالات ونزاعات قد تمس بشخص وكرامة المجاهد وأرملة الشهيد وعليه نقترح إلغاء منع البيع وعدم ربطه بأي مدة وإعطاء الحرية الكاملة في التصرف في حقهم.

حفظ الله المجاهدين ورحم الله شهدائنا والعزة لوطنا.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة

القيام في القريب العاجل بعمليات تشجير كبيرة ومدروسة للحد من زحف الرمال نحو شمال البلاد. والآن اسمحوا لي سيدي الرئيس، أن أرفع لكم بعض الإنشغالات المحلية:

الإنشغال الأول: يتعلق بمشروع إنجاز خط السكة الحديدية بومدفع - الجلفة- الأغواط ونظراً لكون المرحلة الأخيرة من الدراسات على وشك الإنتهاء، أتمنى الشروع في تسجيل المشروع في الإنجاز ولو على مراحل ربّحاً للوقت نظراً لما يكتسبه هذا الإنجاز من أهمية قصوى بالنسبة للمنطقة كلها.

الإنشغال الثاني: هو مشروع ترقية الطريق الوطني رقم واحد إلى طريق سريع في طريق الإنجاز لكن بعض الأجزاء اكتملت كالجاء الرابطة بين مدينة (الجلفة وحاسي بحبح) على 50 كلم أجزاء أخرى في الإنجاز (الأغواط - سيدي مخلوف) و(المدية البرواقية) وأجزاء أخرى لم يرصد لها حتى المبالغ المالية المخصصة لها مما تسبب في خسائر وأتعاب لمستعملي هذا الطريق الحيوي الرجاء كل الرجاء الإسراع في وتيرة الإنجاز.

الإنشغال الثالث: حول المذبح الصناعي نتمنى إبقاء هذا المشروع على مستوى منطقة حاسي بحبح حيث تم تخصيص الأرضية لهذا المشروع كما لا يخفى عليكم تعتبر ولاية الجلفة أكبر منتج للأغنام على مستوى القطر الوطني.

وفق الله الجميع بما فيه خير البلاد والعباد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ميلود حبشي والكلمة الآن للسيد بوجمعة صويلح.

السيد بوجمعة صويلح: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم، السيدات والسادة الحضور سلام الله عليكم.

سيدي الرئيس وبعد الكلمة التوجيهية للسيد رئيس مجلس الأمة، بعد الإستماع لعرض السيد الوزير الأول خاصة النقاط الخمس في ملاحظاته

أذكر من بينها في عجالة:

- إعادة الاعتبار وترقية العمل والجهد كسبيل وحيد لخلق الثروة،
- المضي قدماً في الإصلاحات المنصوص عليها في المخطط خاصة في الميادين الإقتصادية المالية والمصرفية وكذا الجباية المحلية،
- الإسراع في إصدار القوانين الجديدة للولاية والبلدية والقانون الخاص بالجمعيات لجعلها أكثر انسجاماً مع المرحلة الراهنة وكذلك إصدار القانون الأساسي الخاص بالمنتخب المحلي،
- توخي الصرامة في فرض القانون على الجميع بدون إستثناء مع مراعاة الحريات الفردية والجماعية،
- العمل بمبدأ المحاسبة سلبية كانت أم إيجابية لأعوان الدولة والمنتخبين ومراقبة المال العام بأكثر صرامة ونشر فكرة الحكم الراشد على جميع المستويات.

- تحسين القدرة الشرائية للمواطن والعمل على تحسين مستواه المعيشي،
- محاربة الآفات الإجتماعية،
- ضرورة حماية الإنتاج الوطني وتأهيل المؤسسات لحماية مناصب الشغل وتشجيع سياسة استثمارية بالنسبة للقطاع العام أو الخاص من شأنها تكريس ثقافة الإنتاج،
- أما فيما يتعلق بالفلاحة، حقيقة هناك مجهودات كبيرة بذلها القطاع، يجب الآن اتباع سياسة فلاحية جريئة ومتكاملة هدفها الحد من تبعية البلاد للخارج بالنسبة للمنتوجات الأكثر استهلاكاً.

وللزيادة في مساحة الأراضي الزراعية وامتصاص البطالة، أقترح الشروع على عاتق خزينة الدولة بتهيئة الأراضي وذلك بفتح المسالك وإيصال الكهرباء الريفية وحفر الأبار فقط على مستوى الأراضي السهبية الشاسعة، وكذلك التكفل وتشجيع مربّي المواشي والعمل على عصرنة هذا القطاع الهام الذي بإستطاعته تلبية الحاجات الوطنية وحتى التصدير، وفي المجال نفسه، أريد أن أشير إلى أمر خطير تعيشه المناطق السهبية ألا وهو ظاهرة التصحر حيث نلاحظ يوماً بعد يوم اندثار الغطاء النباتي لذا يجب

وتطبيق هذه الرسالة، التي تحمل آمالا كبيرة تقتضي من الجميع العمل على تعزيز مؤسسات الدولة والسهر الدائم على تفادي الوضعيات الصعبة حتى ولو تطلب ذلك وقتا أطول وجهداً أكبر، مواصلة تحسين الإطار المعيشي للمواطن وتطوير سياسة اجتماعية ثقافية تستجيب للاحتياجات الجديدة والتي تسمح بتأطير الهياكل وتوسيع نشاطاتها، لا بد من استئصال الاختلالات في مختلف الميادين من عمقها وجذورها بدءاً ببطئ الإدارة وبيروقراطيتها إلى إدارة فعالة عصرية إنسانية، يكون منهجها وعملها الإصغاء والحوار والإعلام والتوجيه والتكوين وحسن المعاملة والاستقبال مع تطهير كل التصرفات والسلوكات المضرة خاصة داخل مؤسسات الدولة من أجل تحقيق العدالة والمساواة دون تمييز أو إقصاء أو تهميش اتجاه المواطنين، على البرلمانين التواجد الدائم والتصرف المحكم وبدقة لما يتعلق الأمر بقضايا خطيرة تشد الرأي العام وهذا في باب الفساد الإداري والمالي والإقتصادي الذي تتحكم فيه شكيلات عقدية وإبرام صفقات حتى دولية منها يحاط بها مصالحات وتقويمات وهمية تتبع فيها حيل قانونية وسلطات تقديرية واسعة ينتهي الأمر بها بمعالجات وممارسات انتقائية ومصالحات رمزية ورشاوى وعمولات ومحاباة زد على ذلك غسيل الأموال والتحويلات والجريمة المنظمة عبر الوطنية التي ترتكب بحرفية عالية وما ينتج عنها من أرباح طائلة غير مشروعة تعرقل الاستثمار وتعرقل سياسة التصنيع والإنتاج المتعدد الجوانب صيغة تغدي ويتغدى منها الإرهاب بأنواعه ويبقى في الأخير مسار استكمال المصالحة الوطنية خيراً للبلاد والعباد وفقكم الله لما فيه خيراً للبلاد والعباد وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد بوجمعة صويلح، السيد بوجمعة كان آخر مسجل في قائمة المشاركين في النقاش العام الخاص ببرنامج السيد الوزير الأول. الآن ننتقل إلى المحطة الأخيرة في النقاش العام والمتعلقة بسماع مداخلات السادة ممثلي المجموعات

وبعد المناقشات المستفيضة للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، رأيت من الفائدة أن أقول إننا حقاً وعلى مدار عدة جلسات مارسنا رقابة تشريعية على العمل التنفيذي، هذه الرقابة رقابة مكملة ومرافقة وأيضا اتسمت بالملاحظة والاستفسار والتساؤل والتنبيه والتنوير والاستنارة والاقتراح وفي الوقت ذاته مارسنا حق التنويه والإشادة بهذا العمل الجمعي شارك فيه الشعب الجزائري بأسره في الإستحقاق الرئاسي وبصم ببصماته في إنتخاب فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة. في هذا المجال هذا المخطط هو عبارة عن حوصلة لمنهج خماسي نتعاون عليه جميعنا بما يحقق وبشكل دائم ومطلوب ومستمر الانسجام والتكامل والتشاور والتفاهم لتجاوز الصعاب المرتبطة بالتنظيم والتسيير والعمل اليومي تفادياً للسقوط بين مخالب التجاوزات البيروقراطية والتصورات المحدودة ذات الطابع الإداري وأيضا النظرات والميولات السياسية منها ذات التصور الضيق.

نحن برلمانيون نترك الباب مفتوحاً لإجراء التحسينات الممكنة والمرجوة بحياد عادل ومنصف غير مبالين بالترددات السياسية أو أشكال الصراعات، لاسيما فيما يتعلق بالمؤسسات وأشكال الرقابة، نحن نعمل على التطوير النوعي للتشريع قصد إحداث قفزة نوعية مستحدثه معصرنة تتطلب وقتاً لترسيخها وتثبيتها في الأذهان واتباعها بصورة دقيقة وبطريقة سليمة عند التطبيق بما يتطلب الشجاعة والجرأة وروح المبادرة والامتثال لقوانين الجمهورية، مع الابتعاد عند التطبيق عن الأفكار المسبقة أو المبيتة والتأويل الخاطئ والفهم السيء المزاجي الذي تتحكم فيه الميولات والنزوات الذاتية والمصلحية وحتى الحزبية منها خاصة إذا كانت تتعلق بالثوابت والمقدسات أقول هذا مع احترامي للرأي والرأي الآخر لا تهويل ولا هوان أو تهوين ولا رهن أو ترهين، لا خوف على هذا البلد الأمين الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف، ففي هذه الحالة، السيد الرئيس لست من باب التوجيه وإنما كقوة اقتراح أرى أنه في انطلاقة هذا البرنامج وفي بداية

البرلمانية.

بداية الكلمة سوف يمكّن منها السيد محمد يحيى،
رئيس المجموعة البرلمانية لحزب حركة مجتمع
السلم، الكلمة لك.

**السيد محمد يحيى (رئيس المجموعة البرلمانية
لحزب حركة مجتمع السلم):** شكر السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم؛

السيد الوزير الأول المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء ومرافقيهم؛

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة؛

السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام
والصحافة؛

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته.

بداية تتوقف المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع
السلم وقفة ترحم على إشارات الأمة التي فقدتهم في
الآونة الأخيرة ويتعلق الأمر بـ:

– معالي الوزير محمد مغلاوي،

– عضو مجلس الأمة السابق المجاهد رابح

قراوي،

– وعضوي المجلس الشعبي الوطني:

– السيد بوعلام بوزيد،

– السيد أحمد نجاري،

سائلين الله أن يتغمدهم برحمته الواسعة «إنا لله

وإنا إليه راجعون».

السيد الرئيس،

قبل الخوض في مناقشة عمل الحكومة تدعونا

مبادئنا إلى التوجه باسم المجموعة البرلمانية لحركة

مجتمع السلم بالتهاني الصادقة لفخامة رئيس

الجمهورية، على نيته ثقة الجزائريين والجزائريات

وللسيد الوزير الأول وأعضاء حكومته على حيازتهم

ثقة رئيس الجمهورية، ونسأل الله لهم التوفيق

والسداد.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن مخطط عمل الحكومة الذي بين أيدينا جاء
ليحدد الوسائل والسبل التي ستنتهجها الحكومة، من
أجل تطبيق البرنامج الطموح لفخامة رئيس الجمهورية
الذي حدد معالمه بصراحة خلال الخطاب الموجه
للأمة في حفل تأديبة اليمين الدستورية، بعد الثقة
العالية التي حظي بها في انتخابات التاسع أبريل
2009 مما يؤكد أن الشعب الجزائري ينتظر مواصلة
الانجازات من أجل تحقيق شعار جزائر قوية وآمنة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

تأتي هذه المناقشة لمخطط عمل الحكومة في
شهر وقف فيه الشعب الجزائري عند محطتين
تاريخيتين، من تاريخه المجيد أحداث 08 ماي 1945
و19 ماي 1956 ويقتضي ذلك وقفة تأمل مع أنفسنا
لأخذ العبرة من التضحيات الجسام، التي بذلها
أجدادنا من أجل إقامة دولة ديمقراطية اجتماعية
ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية كما بثها
بيان أول نوفمبر 1954، ونستشعر بذلك عظمة
الأمانة التي تركها رجال صدقوا ما عاهدوا الله
عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما
بدلوا تبديلا أمانة المجاهدين والشهداء لنكون خير
خلف لخير سلف.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لا شك أن استقرار أي بلد وأمنه محدد أساسي،
من محددات نجاح التنمية والاستثمار وما مسعى
رئيس الجمهورية لتعميق المصالحة الوطنية وإرساء
الأمن التي تثمنه حركة مجتمع السلم، إلا خطوة
أساسية لتعزيز المصالحة الوطنية التي أعادت
السكينة والطمأنينة إلى قلوب الجزائريين، وساهمت
في إيجاد المناخ المناسب لبعث التنمية وتطوير
الاقتصاد الوطني؛ مع ذلك يبقى من الضروري، إيجاد
آليات أكثر نجاعة وفعالية لمعالجة ما تبقى من
ملفات عالقة والتكفل بضحايا المأساة الوطنية
وعودة السلم والتماسك الاجتماعي، في كل ربوع

المحلية البلدية والولائية، أن أداء المنتخب المحلي يبقى متواضعا في غياب تحديث الإطار التشريعي والقانوني، المتعلق بقانوني البلدية والولاية وقد استبشرنا بتصريح الوزير الأول خلال رده، على نواب المجلس الشعبي الوطني بعرضه على البرلمان في غضون هذه السنة، ونأمل أن يكون مضمونهما كفيلا بتجاوز الانسدادات والإشكالات القائمة وي دعم دور المنتخبين المحليين وندعو بالمناسبة الحكومة إلى ضرورة تحسين مستوى العلاوات، الممنوحة للمنتخب المحلي وفق المسؤوليات المنوطة بهم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إننا في حركة مجتمع السلم نثمن حرص فخامة رئيس الجمهورية على تطوير آليات استعمال اللغة العربية، والحفاظ على مكانتها الدستورية باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات الهوية والوحدة الوطنية، ومن أجل ذلك فلا بد من الوقوف الفعلي على التطبيق الصارم للقرارات المتعلقة بهذا الشأن، كما نؤكد على ضرورة ربط الأجيال بماضيها المشرق وتاريخ أمتها حتى لا ينقطع التواصل وتطمس الذاكرة وتتنكر الأجيال.

السيد الرئيس،

معالي الوزير الأول،

إن الأزمة المالية التي عرفها العالم ما تزال تداعياتها مستمرة، مما يستوجب التجند أكثر للتقليل من تأثيراتها على بلدنا، بانتهاج سياسة حكيمة على كل المستويات وبشكل خاص:

– إصلاح المنظومة المصرفية لمواكبة البنوك لوتيرة التنمية.

– تشجيع اعتماد البنوك الإسلامية في بلادنا وفتح شبابيك للتعاملات الإسلامية، على مستوى البنوك الوطنية لما أظهرته هذه التعاملات من صمود في وجه الأزمة المالية التي عصفت بكبريات الشركات وأحالت الملايين على البطالة.

– ترشيد النفقات لا سيما في الميزانية الموجهة للتسيير.

الوطن ليعم الأمن ويطوى ملف الإرهاب بلا رجعة، وهو ما يتمناه كل مخلص في هذا الوطن الغالي. وهنا نثمن موقف الحكومة المسؤول والمنصف تجاه ضحايا الإرهاب من أبناء الخدمة الوطنية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إننا في حركة مجتمع السلم، نلفت انتباهكم إلى ملف لا يقل خطورة عن ملف الإرهاب فإذا كان هذا الأخير يعصف بالأرواح والممتلكات فإن الأخير يعصف بالأمم والمجتمعات، إنه ملف الآفات الاجتماعية والانحرافات التي تنخر المجتمع وتضعفه من الداخل، وخاصة قلبه النابض ألا هو الشباب الذي يبقى أكثر عرضة لهذا النوع من الآفات وصدق القائل:

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت

فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

السيد الوزير الأول،

لقد أشرتم من خلال مخطط عملكم، إلى اعتماد تدابير وإجراءات لمعالجة هذا الملف ومحاربة الآفات، لكنها في نظرنا على أهميتها وفعاليتها تبقى غير كافية وتتطلب بالدرجة الأولى تضافر جهود الجميع ونخص: – فتح حوار جاد وشامل مع الشباب، تشارك فيه كل الفعالية والفضاءات المعنية للدولة والمجتمع منها:

– المساجد التي يجب إعادة الاعتبار لها، كمؤسسة ذات أهمية كبيرة في إرساء مبادئ الوطنية والأخلاق الإسلامية والعودة بالأمة إلى منطلقاتها وقيمها.

– الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب.

– المجتمع المدني بالمساهمة في تأطير الشباب، ليزداد تمسكا بثوابت الأمة وأخلاقياتها ويساهم في البناء والتنمية.

– الجمعيات الرياضية والثقافية والبيئية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لقد أدركنا في حركة مجتمع السلم، من خلال ممارستنا وتقييمنا للعمل في المجالس المنتخبة

وفاء منها للمؤسس الشيخ محفوظ نحاح رحمه الله ولمنهجه الأصيل ولحركته التي بناها لبنة لبنة طوال عقود من الزمن ووفاء للمبادئ العليا، التي استشهد من أجلها الشيخ بوسليمانى وإخوانه وهم كثيرون يؤكدون تمسكهم بالعهد الذي قطعوه مع شركائهم السياسيين، لخدمة البلاد، وترقية العمل السياسي ودعمهم الكامل لبرنامج رئيس الجمهورية الرامي لترسيخ المصالحة الوطنية وتعميق ثقافة السلم وترقية المبادئ الإسلامية، الإسمنت الحقيقي لوحدة الوطن والأمة ومباركتهم لخطة عمل الحكومة وللتدابير المتضمنة فيها سائلين الله تعالى أن يوفق كل أعضائها للعمل من أجل المزيد من الإنجازات التي تخدم المواطن، وتحقق رفاهيته وتعزز موقع الجزائر إقليمياً ودولياً.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد يحيوي رئيس المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم، الآن ننتقل إلى مداخلة التجمع الوطني الديمقراطي، يليها السيد ناصر بوداش رئيس المجموعة.

السيد ناصر بوداش (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرا، سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الموقر؛

سيدي الوزير الأول المحترم؛

السادة الوزراء المحترمون؛

زميلاتي، زملائي المحترمون؛

الأسرة الإعلامية العزيزة؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الوزير الأول عند اطلعنا على الوثيقة، نرى أنكم وضعت بكل إخلاص خبرتكم في التسيير في خطة العمل هذه، ندعو الله أن يكون في عونكم لأنها مسؤولية جسيمة، كما أنكم أنتم وطاقمكم الحكومي في مواجهة تحديات عظيمة.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول،
إننا في حركة مجتمع السلم، لازلنا نؤكد على ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني لاستعداد الجزائر لما بعد المحروقات بـ:

– العودة الجادة والفعالية إلى الفلاحة من خلال برامج تعكس الإرادة السياسية القوية للخروج من التبعية الغذائية.

– تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفعالة التي من شأنها القضاء على البطالة و«الحرق».

– الاهتمام بالاستثمار في الخدمات التي تعد مصدرا هاما للدخل في كثير من الدول.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

في الوقت الذي نثمن فيه إنجازات الحكومة، في مجال ترقية الوظيفة العمومية إلا أننا نتطلع إلى الإسراع في إصدار القوانين الخاصة ونظام التعويضات بكل سلك من أسلاك الوظيفة العمومية في إطار العقد الاقتصادي الاجتماعي خاصة ونحن على أبواب شهر رمضان المعظم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لقد تضمن الفصل الخامس من خطة عمل الحكومة مواقف الدولة الجزائرية إزاء القضايا الدولية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، إننا في حركة مجتمع السلم إذ نثمن عاليا موقف الجزائر حكومة وشعبا من القضية الفلسطينية ومن العدوان الصهيوني الهمجي الأخير على أهلنا في غزة وندعو إلى:

– بذل مزيد من الجهود لفك الحصار العربي الصهيوني المتواصل على غزة خاصة وفلسطين بشكل عام والتصدي لمحاولات التهويد للقدس الشريف.

– رفض مساندة بعض المبادرات الاستسلامية، التي تتجاوز الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والوقوف مع القضايا العادلة في العالم.

السيد الرئيس،

إن المجموعة البرلمانية لحركة مجتمع السلم

إن تدخلات زملائي من كتلة التجمع الوطني الديمقراطي، استفساراتهم وانشغالاتهم ومقترحاتهم قد تفيد الحكومة، ستكون لنا في هذه الجلسة وفي الأيام المقبلة المواقف التي يملئها الضمير الحر وإن حلمكم المعروف هو الذي يشجعنا على المزيد من الصدق معكم في العمل ولذلك فإننا معكم وحكومتم واقفون في خندق الدفاع عن المصالح العليا للوطن ما بقيتم، كما عهدناكم من الرجال الواقفين.

فاسمح لي سيدي الوزير الأول أن أتطرق إلى بعض المواضيع.

لقد عرف مسار التقويم الوطني تقدما واضحا بقيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وإن التضحيات الاجتماعية التي تحملها شعبنا بفعل تراكم الديون لم تذهب سدى، فقد تحررت الجزائر من ثقل المديونية بفعل السياسة الرشيدة للسيد رئيس الجمهورية وهذا بالتأكيد، ما يضمن مستقبلنا الاقتصادي والاجتماعي الذي هو رهين المحروقات والكل مقتنع بأن القدرة والفعالية لنظامنا الإنتاجي هي الحامي الوحيد لاقتصادنا.

السيد الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

لنتذكر فالذكرى تنفع المؤمنين، لنتذكر الصدمة البترولية لسنة 1986 والتي كان لها تأثير كبير على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا، مما انجر عنها أزمات مست كل قطاعات الحياة الوطنية، وهذه الوضعية بالتأكيد هي التي أثرت على الاستقرار السياسي للبلاد.

سيدي الوزير الأول،

أكثر من 98% من مداخلنا الخارجية وأكثر من 60% من موارد الميزانية متوقفة على صادرات وأسعار البترول، هل يمكننا اليوم أمام كل هذه المخاطر التي تهدد الأسواق العالمية والاقتصاد العالمي أن نبقى مكتوفي الأيدي ولا نتخذ إجراءات للتخفيف من فاتورة الاستيراد، خاصة المواد غير الضرورية وهذا سيعطي في نفس الوقت دفعا لمصانعنا التي كسرنا "Import-import".

وهنا، أنوه بالقرار الحكيم الذي اتخذته الدولة

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

إن المخطط الذي أمامنا جاء تتويجا لنتائج 9 أفريل وكان التجمع الوطني الديمقراطي في ذلك الموعد في خندق واحد مع إخوانه الذين يتقاسم معهم الأهداف النبيلة وهي بقاء الجزائر واقفة مزدهرة، نعم كان التجمع الوطني الديمقراطي حاضرا في ذلك الموعد وكان سندا قويا وقام بواجبه نحو الجزائر ونحو المجاهد عبد العزيز بوتفليقة.

نعم، وقفنا ونقف مع الرئيس الذي أعزّ الشعب فعزه، وزرع الجزائر عزا وكرامة ونماء، فالتف الشعب حوله وأحاطه بالثقة المطلقة عرفانا منه على إنجازات عظيمة لا ينكرها إلا جاحد.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

نهنى اليوم أنفسنا على عهدة رئاسية جديدة تعد كسابقاتها بالخير الكثير وعلى عرس ديمقراطي بهيج، أحياه الجزائريون بملايين الأصوات وسجله التاريخ بأحرف من ذهب، إن انتخاب الشعب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة هي تزكية لبرنامج تذوق الشعب الجزائري أول ثمراته وأحلاها بالمصالحة الوطنية التي أخمدت نار فتنة، طالت الأعناق والأرزاق.

إن مساعيه الجبارة من أجل تجسيد السلم والأمن والاستقرار وتعزيز التنمية المستدامة وإثراء البرامج التنموية في كل المجالات وفي كل مناطق الوطن وحرصه الشديد على المحافظة على مكانة الجزائر الدولية. إن هذه الإنجازات لا نمك إلا الانحناء لصانعها إعزازا وإكبارا على قوة صموده أمام هذه التحديات ولا نمك إلا التجند من أجل استمرارها.

إنها استمرارية النجاح التي عبر الشعب عنها يوم 9 أفريل بانتخابه السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسا، نعم رئيسا يتبع القول بالفعل فضمنت مصداقيته كل نجاح.

سيدي الوزير الأول المحترم؛

الذي أخذه رئيس الجمهورية اتجاه أبناء الجزائر المخلصين وهم المقاومون، كما تطالب كتلة التجمع الوطني الديمقراطي بالإسراع في مراجعة قانون البلدية والولاية والقانون الأساسي الخاص بالمنتخبين المحليين حتى نعطي للتنمية المحلية الإطار الملائم والإمكانات لتحسين فعالية السياسات العمومية والخدمات الاجتماعية والإجراءات التضامنية.

كما سأتطرق في مداخلتني إلى قطاعين:

أولاً: قطاع الفلاحة

سيدي الوزير الأول،

يقول المثل «من كتم مرضه قتله»، إن تشخيص النقائص ومعالجتها يستند إلى الشعور بالغيرة الوطنية، حتى لا نكون عالة على غيرنا بحيث نعجز عن تأمين غذائنا. فالسؤال الذي يتبادر للأذهان في كل مرة، متى نتغذى جزائرياً؟ فتجارب الإصلاح الماضية التي تعاقبت وتشابهت لم تحقق النهضة، هذا يجعلنا نؤكد وننبه ونطالب بدراسة متأنية، فالتمويل لا يكفي مهما كان لأننا أهملنا التعلق النفسي والعائلي بالأرض، فالفلاحة ليست مجرد مجال اقتصادي من مجالات الاستثمار وهنا أحيي، كل الفلاحين الذين لم يستفيدوا من الدعم إلا أن خضرم تملأ أسواق ولايتهم.

سيدي الوزير الأول،

إن المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية لا تعود بالفائدة لا على نفسها ولا على الدولة، كما أن الأراضي المقسمة والمجزأة تقف عائقاً في وجه القطاع الفلاحي.

ثانياً: السياحة

يجب على الدولة القيام بسياسة توعية لتغيير ذهنيات المواطن وإبراز أهمية السياحة في الاقتصاد الوطني وتكوين كل من له علاقة بهذا القطاع، لأن الاقتصاد ذهنيات لا جيوب.

الشبيبة والرياضة:

سيدي الوزير الأول،

نهاية كأس الجمهورية، من المفروض أن يكون عرساً وحفلاً لكن للأسف فقد عاش أنصار فريق أهلي برج بوعريريج، الجحيم وكادت أن تؤدي

الجزائرية وذلك بترشيد وعقلنة فقط الاستيراد فيما يخص الأدوية على سبيل المثال وذلك بمنع استيراد المنتجات الصيدلانية التي تصنع في بلادنا وحصص الاستيراد في دائرة الأدوية التي لا تنتج محلياً مثل هذا الإجراء الذي قد نصفه بكل شيء، قد نقول إنه وطني، قد نقول إنه نزيه، قد نقول إنه شجاع، قد نقول إنه يوفر للجزائر أموالاً بالعملة الصعبة، لكن لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نصف هذا القرار أنه غير صائب أو ضد مصلحة الجزائر، فيجب على كل غيور على وطنه، بدون ديماغوجية أن يقف ضد كل من يحاول الضغط من أجل التراجع على مثل هذه القرارات لأن بعض اللوبيات، يحاولون من بين ما يحاولون خلق نوع من الضبابية وإيهام الرأي العام أن الدولة منعت استيراد بعض الأدوية، لا تنتج محلياً هذا خطأ ويجب أن نرفع هذا اللبس والمغالطة، وأتمنى أن يعمم هذا الإجراء على (Le consommable medical) لأن فاتورته عالية جداً، فلينتبه السيد وزير الصحة.

السيد الوزير الأول،

إن الأزمة المالية الحالية، إذا استمرت ستكون لها انعكاسات على النمو والاقتصاد العالمي، ولهذا يجب علينا أن نتنبه إلى ما يدور حولنا ونتحصن ونتسلح بما فيه الفائدة لاقتصادنا واستقرارنا الاجتماعي.

إن الاستثمار العمومي الذي أنجز خلال السنوات الأخيرة وفر منشآت قاعدية في جميع المجالات وذات منفعة كبيرة من شأنها تدعيم الاستثمار المنتج وتوفير مناصب العمل وترقية كل الطاقات الوطنية خارج المحروقات وهذا يعزز الاستقرار الاقتصادي والمالي للجزائر.

سيدي الرئيس،

لهذا فإن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي تتابع وتؤيد مواصلة الإصلاحات التي تهدف إلى تفعيل وتعزيز دور الدولة في السهر على احترام قوانين الجمهورية.

كما تحث على الإسراع في تعميم وتطبيق كل الإجراءات لعصرنة الإدارة، نرحب ونؤيد القرار

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر بوداش، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، الآن نأتي إلى سماع مداخلة الثلث الرئاسي يليها السيد مقرر المجموعة عبد الله بوسنان.

السيد عبد الله بوسنان (مقرر المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي): شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل؛

السيد الوزير الأول المحترم؛

السادة الوزراء المحترمون؛

أسرة الصحافة الوطنية المحترمة؛

زميلاتي زملائي، أعضاء مجلس الأمة المحترمون؛

الحضور الكريم.

يشرفني ويسعدني أصالة عن نفسي ونيابة عن زميلاتي وزملائي أعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، أن أقدم باسمهم جميعا كلمة المجموعة منتهزا هذه السانحة لتقديم تهانينا الحارة إلى السيد المجاهد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الذي نال ثقة الشعب لعهدة ثالثة في الانتخابات الرئاسية 09 أفريل 2009، متمنين له كل التوفيق والسداد في مهامه النبيلة والشاقة على درب استكمال وتحقيق بناء الدولة القوية الآمنة، دولة الحق والقانون في ظل ديمقراطية وتعددية سياسية متنامية وفق ما ينص عليه الدستور وقوانين الجمهورية.

السيد الرئيس،

ونحن نناقش اليوم مخطط العمل الذي عرضه علينا معالي الوزير الأول المتضمن المحاور الكبرى والخطوط العريضة، لتطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية، في هذا المقام نود التنويه والإشادة بما تحققت من إنجازات كبيرة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والأمنية والسياسية والاقتصادية وهو الجهد المبذول من طرف كافة مؤسسات الدولة التي نعرب لها عن تقديرنا واحترامنا.

السيد الرئيس،

إن ما ورد في المخطط المذكور أعلاه، يبين

بحياة بعضهم، فالحرارة التي تجاوزت 42 درجة وغياب التنظيم بحيث منع الأنصار من إدخال الماء حتى قارورات البلاستيك، منعوا من إدخال الأكل مع العلم أن الدخول إلى الملعب بدأ على الساعة التاسعة صباحا وأغلقت الأبواب على الواحدة ومقابل هذا لم يوفر المنظمون، لا ماء ولا أكل فهذه الفوضى أدخلت عددا هائلا من الأنصار المستشفى.

سيدي الوزير الأول،

أطالب باتخاذ التدابير الملائمة لمعاقبة المتسببين في هذا الأمر، ومن هذا المنبر أحيي مسيري ولاعبي وأنصار أهلي برج بوعريريج على الحكمة والرزانة التي تميزوا بها في ذلك الوقت.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

خلاصة القول، إن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي ترفض أن يقوم الشعار مقام الفعل وهي تحارب الشعبوية بكل ما أوتيت من قوة، لأنها تعلم أن المواطنين في حاجة إلى من يقول لهم بكل شجاعة، لا ثروة نتقاسمها سوى تلك التي تقوم على أساس الإنتاجية لمواجهة المنافسة الخارجية أنهم في حاجة أيضا إلى من يقول لهم بأن السيادة الوطنية الحقيقية لا يمكن ضمانها مستقبلا إلا بواسطة ثروات وطنية مستديمة تجنب البلاد العودة إلى الاستدانة الخارجية مرة أخرى، وهذا لا يتأتى إلا إذا رفعنا راية العمل وهي الراية الوحيدة بعد راية الوطن، إن الرأسمال الوحيد هو الإنسان والثروة الوحيدة هي العمل إنه السبيل الوحيد للعيش الكريم، إنه الكرامة الوحيدة لبني الإنسان في منطقتنا الدين والأخلاق والسياسة والثقافة.

إذا هيا نعمل لنبقى ونرقى.

رحم الله شهداء ثورة التحرير المجيدة، رحم الله شهداء الواجب الوطني.

تحيا الجزائر،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

واهتمام يعبر عن عميق ما يشعر به كل الغيورين على مستقبل البلاد، إن سبعين بالمائة من الساكنة هو شباب يتطلعون إلى غد مشرق وحياة كريمة من أجل العيش في كنف دولتهم ومؤسساتها وتحت سماء بلادهم التي لا بلاد لهم سواها.

إن هذا الكم من الثروة البشرية، إذا لم يحظ بالعناية الكاملة ليس فقط من ناحية التشغيل والسكن بل وأيضا بالتكوين والتعليم وغرس الروح الوطنية فيه وإشراكه في وضع السياسات التي تخصه وجعله طرفا في صنع القرار الذي يهم مستقبله، فإن لم يحظ بما قلناه فسوف يتحول إلى عكس ما يتمناه المجتمع لا قدر الله.

السيد الرئيس،

إن ترقية الحوار الوطني مع السلطات التنفيذية والمجتمع والأحزاب والمنتخبين محليا ووطنيا يجب أن يكون من الأهداف الرئيسية لمنظومتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حوار مبني على ثقافة الدولة ومؤسساتها، حوار ينبذ العنف وكل أشكال الإجرام، حوار يستبعد الظرفية والمناسباتية، حوار مفتوح وفق مواد الدستور وقوانين الجمهورية، حوار ضمن فضاء إعلامي وسياسي حر ونزيه يراعي كل التطورات والمستجدات الحاصلة في عالم اليوم، حوار يضمن حقوق الإنسان ويرفع من قيمته ويحافظ على كرامته، حوار من أجل مكافحة الآفات الاجتماعية واجتثاث جذورها، وفي هذا المقام، فإننا في الثلث الرئاسي نرى أن من بين ما يهدد المجتمع في وحدته وتماسكه وانسجامه بعض الظواهر وهي الأفعال الدخيلة على مجتمعنا من ذلك انحراف بعض الأفراد في مختلف دواليب الدولة والمجتمع الذين أطلقوا العنان لأنفسهم فيما هو محظور قانونيا وانغمسوا في الفساد كالرشوة التي كادت أن تكون هي الفيصل في جميع التعاملات اليومية، وكلنا يعلم أن المجتمع الذي تصيبه آفة الرشوة يغيب فيه الحق ويحل فيه الباطل ويكون مآله التآكل والتناحر والانحراف المؤدي إلى الإجرام، وفي هذا المضمار تقتضي الضرورة تطبيق مبدأ الجزاء والعقاب بكل

بجلاء النوايا الحسنة من أجل تجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية في المخطط الخماسي القادم 2009-2014. وعلى الرغم مما ورد في الفصول الستة وما تفرع عنها من محاور جد هامة نود التوقف عند البعض منها.

فبخصوص تعزيز جزائر آمنة وقوية، فإن الأمر في اعتقادنا يتعلق بتعميق وتحقيق المصالحة الوطنية التي تعد حجر الزاوية في أي بناء، إذ لا يمكن أبدا أن نضمن إقلاعا تنمويا أو تطورا اجتماعيا واقتصاديا دون أمن واستقرار، وفي هذا الصدد نثمن كل ما تم إنجازه في هذا المجال وندعو إلى تفعيل كل الإجراءات والقرارات التي من شأنها استكمال تجسيد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي زكاه الشعب الجزائري بقوة، وعيا وإدراكا منه لما له من علاقة عميقة بتوطيد الوحدة الوطنية وتمتين ركائزها وأركانها، وفي نفس السياق، فإن الدولة بكل مؤسساتها الأمنية وكل القوات الحية في البلاد وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي الذي يبقى العين الساهرة والذرع الواقي للتصدي لكل محاولة تستهدف المساس بثوابت الأمة وزعزعة أركان الدولة، تبقى هذه الأخيرة مستمرة في محاربة أولئك الضالين المتعنتين الذين رفضوا اليد الممدودة لهم في إطار المصالحة الوطنية، وفي هذا الصدد فإننا نقدر عاليا التضحيات الجسام التي قدمها أفراد الجيش الوطني الشعبي لا سيما شباب الخدمة الوطنية الذين عبروا عن مدى وطنيتهم وأبلوا البلاء الحسن إلى جانب زملائهم وقوات الأمن بمختلف أسلاكها والمتطوعين من المجاهدين والمواطنين الذين هبوا منذ الوهلة الأولى لمحاصرة الإرهاب والعنف بكل أشكاله.

وأفتح قوسا وأستسمح المجموعة إذا أضفت ترحمنا على أولئك الذين سقطوا بالأمس في ولاية بسكرة نتيجة كمين غادر من قبل المجرمين، رحمهم الله وأسكنهم فسيح جنانه.

قطاع الشباب:

أما بالنسبة لواقع الشباب الذي كان ولا يزال من اهتمامات السيد رئيس الجمهورية وهو واقع

لا مناص منها، وهنا نشير إلى ظاهرة الصراع بين المنتج الوطني والمستورد الوطني أيضا، هذا الأخير الذي يبحث عن الربح السريع في حين الأول يسعى إلى تحقيق إنتاج وطني من شأنه تقليص فاتورة الاستيراد في مختلف المواد، وفي هذا السياق تبرز بجلاء الوطنية الاقتصادية إن صح هذا التعبير.

ومن هذا المنظور يجدر بنا أن ننوه بحرارة بكل الإطارات والمؤسسات التي تشجع الإنتاج الوطني فلها منّا كل التقدير والاحترام، وفي هذا السياق فإننا نؤكد على أهمية برنامج رئيس الجمهورية من خلال المخطط الخماسي الذي رصد له ما يناهز 150 مليار دولار أملنا أن تنفق هذه الأموال الطائلة في القطاعات الهامة ذات الاستراتيجية البعيدة، المتوخى منها تنمية شاملة ومستدامة التي تضمن الرفاه والرخاء لكل أبناء الجزائر وأبعد من كل هذا وذاك فإن الرؤية المستشرية لما بعد البترول يجب أن تكون من أولوية الأولويات في المشاريع التنموية المقبلة، وفي هذا المضمار يقتضي من الجميع وضع المخطط ضمن ظروف جيدة بمعنى آخر أن يكون هناك حوار واسع مع كل الفعاليات والمؤسسات التي لها علاقة بالموضوع من أجل وضع أرضية حقيقية لاستغلال المبلغ المالي الضخم المخصص لهذا البرنامج وليكون ركيزة أساسية لاقتصاد حقيقي يؤدي في نهاية المطاف إلى إخراجنا من دائرة سياسة الاعتماد على البترول كمصدر وحيد للدخل الوطني، كما أسلفنا.

إن التنوع الاقتصادي، كتطوير الفلاحة والسياحة والخدمات وخصوصا الانطلاق المنتظر للاستثمار المنتج في قطاع الصناعة يعتبر التحدي الحقيقي من أجل حل مشكلة البطالة ومن ثمة الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي يفرض علينا أن نكون في موقع جيد ومن غير ذلك فإن المستقبل يمكن أن يكون غير مريح في هذا المجال، وعليه فالمجموعة البرلمانية في الثلث الرئاسي وهي توافق الحكومة على الدعوة إلى حوار حقيقي حول مشروع المخطط الخماسي للاستثمارات العمومية حتى يكون توزيع المشاريع لا يخضع إلا لاعتبارات قطاعية وفضائية

حسم وعزم وجزم وصرامة، وهنا يبدو دور العدالة أو بالأحرى دور القضاء جليا الذي عليه أن يتصدى لكل الانحرافات كبيرها وصغيرها، ومهما كان صاحبها، قضاء المحاكم والمجالس يمارسون صلاحيتهم بكل استقلالية وحرية ولا يخضعون إلا للقانون والقانون وحده مطبقين القاعدة العامة والمعروفة «القانون فوق الجميع» والعدل فوق القانون مستلهمين أحكامهم من الشعار: (اضربوا ابن الأكرمين)، إلى جانب الآية القرآنية المعلقة على جدران مؤسسات القضاء (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا إعدلوا هو أقرب للتقوى) ونعتقد في هذا المجال أنه لا مناص من شن حرب شعواء ضد مظاهر الفساد على أن يأخذ هذا المحور الأولوية المطلقة في برنامج فخامة رئيس الجمهورية على مدى خمسية كاملة.

السيد الرئيس،

لقد لاحظتم من دون شك أننا أسهبنا في هذا المحور نظرا لكون الفساد عمّ المجتمع وقد بلغ السيل الزبى وقد لمح فخامة رئيس الجمهورية إلى هذا الموضوع الخطير أثناء تأديته اليمين الدستورية.

السيد الرئيس،

إننا نؤمن إيمانا قاطعا من أن إصلاح المجتمع وتطهيره من الآفات من كل أنواعها هو الخطوة الأولى والأساسية في الحفاظ على أمن أفراد المجتمع وصون كرامتهم وبالتالي إشعاع السلم والأمن والطمأنينة والاستقرار وهو ما ينشده الشعب الجزائري برمته.

وحول مكافحة البطالة، فإننا نرى أن الضرورة ملحة للتفكير والعمل من أجل برمجة ضمن المخطط الخماسي المقبل قطاعات منتجة وفي طليعتها الصناعة التي تعتبر محورا أساسيا في تقليص البطالة حيث تضمن خلق مناصب دائمة وهذا مما يؤدي لا محالة إلى التطبيق الفعلي لما أقره ودعا إليه رئيس الجمهورية بشأن إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل دائم، في هذا المضمار نرى أن نعيد إلى الأذهان من أن التوجه نحو الصناعة المنتجة خاصة في المواد التي يحتاج إليها السوق الوطني ضرورة

التطبيق الفعلي وأصبحت ثقافة لدى الجميع يمكننا أن نقول إننا قد وضعنا حقا، اللبنة الأولى على درب الحكم الراشد الذي ينشده الجميع.

في مجال الصحة العمومية باختصار، إننا نسجل في هذا القطاع المجهودات المبذولة فيما يتعلق ببناء هياكل صحية عديدة غطت جل مناطق الوطن لكن ما يلاحظ بشأن الخدمات الصحية فإنها لم تبلغ بعد الأهداف المتوخاة منها وعلى وجه الخصوص في المناطق النائية وجنوب البلاد، وفي هذا السياق نرى أنه من الضرورة بمكان العمل على توزيع الأطباء الأخصائيين توزيعا عادلا سواء على مستوى المدن الكبرى أو على مستوى المستشفيات والمصحات عبر نقاط الوطن، كما يجدر التنبيه أن بعض المرافق تشكو من فوضى عارمة يجب التكفل بها، مع وضع حوافز مادية تشجع الإطار على الاستقرار بالجنوب والمناطق النائية.

السيد الرئيس،

فبخصوص الأقاليم البلدية فإننا نرى ضرورة تصنيف البلديات حسب المهام والأهمية مع دعمها وإسنادها بالإطارات الضرورية المؤهلة، وحول تكوين المنتخبين فنعتقد أن هذا الموضوع من اختصاص التشكيلات السياسية مع ضرورة التنسيق والتعاون مع الإدارة الوصية، وفي هذا المضمار فإن إعادة النظر في قانوني البلدية والولاية أمر تمليه الظروف الحالية والمستجدات الحاصلة على الساحة الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار دور وصلاحيات هذه المجالس التي تشكو من إفراط الوصاية من حيث تدخلاتها التي أدت في بعض الأحيان إلى تقليص دور المجالس الذي يجب أن يكون متجاوبا ومعبرا عن اهتمامات سكان البلدية بالدرجة الأولى، وهذا مما يقوي الصلة بين المواطنين وممثليهم على مستوى كل من البلدية والولاية، وفي هذا السياق نرى أن دور الوصاية في حقيقة الأمر ليست علاقة سلمية بل ينحصر دورها في إطار الرقابة الإدارية والقانونية ليس إلا، وفي هذا السياق نذكر بأنه من الضروري توضيح العلاقة بين المجالس والإدارة العمومية

تخدم المخطط الوطني، في إطار الانسجام ووضوح الرؤية، فإنها تؤكد على ضرورة تحقيق مبدأ التوازنات الوطنية الذي أكد عليه فخامة رئيس الجمهورية.

تعزير دولة القانون وترشيد الحكم وتحسين عوامل التنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم،

إن ما جاء في الفصل الثاني بعنوان تعزير دولة القانون وترشيد الحكم وتحسين عوامل التنمية الاقتصادية، يقتضي في نظرنا توفير المناخ البيئي أمنيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ولن يتأتى ذلك إلا بتطبيق وتفعيل العناصر الآتية:

– إشاعة العدل والإنصاف بين أفراد المجتمع عملا بالقاعدة القائلة: (العدل أساس الملك).

– الإنصات والاستماع الدائم لانشغالات وتطلعات المجتمع واحترام السيادة الشعبية التي هي مصدر السلطتين التشريعية والتنفيذية.

– نبذ ومحاربة كل الأشكال التي تكدر صفو المجتمع.

– محاربة التبذير وتبديد الأموال العمومية.

– تطبيق واتباع سياسة التقشف وتعميمها على مختلف مؤسسات الدولة وذلك بترشيد النفقات، وفي هذا المقام ينبغي التقليل من النفقات المناسبة إن لم نقل إلغائها إلا في حالة الضرورة القصوى.

– تكثيف آليات الرقابة على إدارة المال العام وفرض الرقابة القبلية والبعدية وضرورة تقديم الحسابات لكل ما هو مسير ماليا في جميع القطاعات كما يعبر عنه باللغة الفرنسية (Reddition des comptes).

– إشراك المجتمع في القرار من خلال نخبه وممثليه، لا سيما في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا.

– توظيف الكفاءات حسب الاختصاصات في كل المجالات.

– سمو الأخلاق والنزاهة عند الإطار المسؤول وكل أعوان الدولة.

– إرساء قواعد لتجسيد ثقافة الدولة على كل المستويات.

السيد الرئيس،

إن كل هذه العناصر إن وجدت سبيلها نحو

في مختلف المجالات ذات الصلة التي تجعل المؤسسة في تنامي مستمر من حيث العصرية والتحديث ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة، وفي هذا المقام يشرفنا أن نعرب عن تقديرنا وعرفاننا لمؤسسة الدفاع الوطني التي تبقى دائما صمام الأمن والاستقرار في الوطن.

السيد الرئيس،

ختاما نتمنى من أعماق قلوبنا التوفيق والنجاح للطاغم الحكومي الذي يسعى بكل قواه من أجل تجسيد الأهداف التي عبرت عنها الوثيقة كمحاور أساسية وخطوط عريضة تترجم برنامج فخامة رئيس الجمهورية على مدى خماسية كاملة بإذن الله، وهو الأمر الذي يتطلب تكاتف الجهود من قبل جميع السلطات العمومية والقوى السياسية الداعمة، للبرنامج التنموي في شتى المجالات كما تقتضي الضرورة شحذ العزائم لكل الهيئات والتنظيمات الجموعية التي ساندت بقوة برنامج رئيس الجمهورية أثناء الاستحقاقات الوطنية الأخيرة.

إن الأهداف المتوخاة: الأمن، سيادة القانون التنمية الاقتصادية، التنمية البشرية، والمكانة الدولية لبلدنا هذا أقصى ما يتطلع إليه الشعب الجزائري بكل فئاته مستنفرا قواته الحية من أجل تحقيق جزائر آمنة قوية يسودها الإخاء والتلاحم والتضامن الوطني، جزائر المصالحة الوطنية، جزائر السلم، جزائر العيش في كنف الديمقراطية والقيم الإنسانية المستمدة من حضارتنا العربية الإسلامية وتراثنا الوطني، وفي هذا المجال لا يسعنا إلا أن نضع ثقتنا في الحكومة مع إلقاء كل المسؤولية عليها.

وندعو في الأخير إلى ترسيخ قاعدة التعاون والتكامل والتنسيق بين السلطة التشريعية والتنفيذية والعمل من أجل اتباع وتطبيق سنة حميدة ألا وهي التقييم الدوري والمستمر لكل برامج التنمية. وفقنا الله إلى ما فيه خير الجزائر الحبيبة.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

بشكل يجعل الجماعات المحلية تدير شؤونها وفق نصوص وقوانين هذه الأخيرة التي يحق للإدارة الوصية مراقبتها من حيث التطبيق الحرفي للنصوص. وبخصوص اللامركزية التي تعتبر محورا أساسيا في إدارة شؤون الجماعات المحلية، فإننا نرى إعطاء صلاحيات أوسع للمجالس المنتخبة وتزويدها بالإمكانات والوسائل الضرورية وصولا إلى تطبيق البرامج التنموية في آجالها المحددة.

السيد الرئيس،

إن ما ورد في الوثيقة أي مخطط العمل بشأن التقسيم الإداري الجديد من الفصل الثاني، بنود 71، 72، 73، 74 وما بعدها يعد من الجانب النظري في مستوى التطلعات والانشغالات الكبيرة على مستوى المواطنين الذين يأملون في ميلاد ولايات جديدة على مستوى أقاليمهم، إلا أن هذا التصور يقتضي تحديد المدة الزمنية إن لم نقل ضبط رزنامة للأجال التي سوف ينطلق فيها تجسيد المشروع، وفي هذا الصدد ندعو إلى أخذ العبرة من التقسيم الإداري السابق بشأن البلديات عام 1984.

السياسة الخارجية:

فكما هو معلوم فإن السياسة الخارجية هي انعكاس حقيقي للسياسة الداخلية ومن ثمة فإن التحولات التي عرفتها بلادنا على مدى عقد كامل قد أعطت نتائج جد هامة وأعادت لبلادنا مكانتها المرموقة في المحافل الإقليمية والدولية، وهو الجهد الذي نثمنه عاليا.

وبخصوص الهجرة وما تعيشه جاليتنا خارج الديار، فإننا ندعو إلى بذل المزيد من العمل بغية التكفل بقضايا المهاجرين وإحساسهم بسند ودعم دولتهم والتجاوب مع انشغالاتهم مع ضرورة بناء جسور الاتصال بصفة منتظمة بعيدا عن المناسباتية والظرفية، كما يجب تقييم التجربة التي درجنا عليها منذ سنوات قصد تطويرها وترقيتها أكثر.

الدفاع الوطني:

السيد الرئيس،

إننا نعتقد جازمين أن مؤسسة الدفاع الوطني تكمن قوتها في مدى تصنيع وتطوير القطاع الصناعي

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله بوسنان، مقرر المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، الكلمة الآن للسيد عبد القادر كمون، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.

السيد عبد القادر كمون (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم؛

السيد معالي الوزير الأول والطاقم الحكومي؛

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة؛

السيدات والسادة الصحفيين؛

السادة الحضور؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أهني السيد الوزير الأول على الثقة التي جددت فيه من قبل فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة وكذا السادة أعضاء الحكومة المحترمين.

وقبل الخوض في أي موضوع، لا بد أن أقف وقفة إجلال وإكبار، بل وأنحني أمام عظمة الشعب الجزائري منوهين بالحس الرفيع الذي تحلى به من خلال تجديد الثقة في فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة لمواصلة قيادة هذه الأمة ووعيا منه وإدراكا لما تحقق بفضل سياسته الرشيدة في إطار مواصلة التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وترسيخ وإتمام مشروع المصالحة الوطنية. هذا الشعب الذي ظل ولا يزال يبرهن للعالم عن صموده وتشبثه بكل ما يعزز وحدته ويقطع الطريق أمام المشككين في وحدة هذه الأمة.

ولا ننسى ونحن نتقدم بالشكر الجزيل للذين صنعوا هذا العرس الانتخابي أن ننوه بالموقف الحيادي لمؤسساتنا الإعلامية اتجاه المترشحين، حيث ساهمت هذه المواقف الانضباطية في تعزيز مبادئ الشفافية والموضوعية في تكريس الديمقراطية. سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الحضور، إن المتصفح لمخطط العمل المقدم من طرف معالي الوزير الأول عن مخطط حكومته يستنتج أن هذا المخطط يواصل تنفيذ السياسة المنتهجة من طرف فخامة السيد رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة الرامية إلى إرساء أسس التنمية لبلادنا، والتي تعتبر تكريس أحكام الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية أهم أسسها بل أنه لا يمكن تصور أي تنمية مهما كان نوعها أو حجمها إن لم يكن في ظل السلام والأمن والاستقرار.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

نحن في حزب جبهة التحرير الوطني نرى أن الإصلاحات الجديدة التي أقرتها الدولة لعصرنة الإدارة تعتمد أساسا على التأهيل العالي للمستخدمين وكذا تعميم استغلال أحدث التكنولوجيات في الإعلام والاتصال، مما سيحقق لا محالة قفزة نوعية في مجال تسهيل وتخفيف الإجراءات الإدارية، لا سيما إذا سخرت كل الإمكانيات في مجال تحسين أدوات التخطيط والإشراف التي من شأنها تحديد الاحتياجات بدقة في مختلف المؤسسات الإدارية لتحقيق تنمية شاملة.

وهنا نؤكد على ضرورة تعبئة كل الطاقات والإمكانيات لتجسيد هذه الإصلاحات الواعدة في وقت قياسي لأن التماطل سيقبل من نجاعتها وفعاليتها.

وكما جاء في مخطط عمل الحكومة فإن تحديث الإدارة سيكون له مردود إيجابي على تسيير الجماعات المحلية، حيث إن مراجعة قانوني البلدية والولاية الهادفة إلى تحديد وتوضيح الصلاحيات المخولة للإدارة من جهة والمنتخبين المحليين من جهة أخرى، ستكسر مبدأ استقلالية التسيير في ظل اللامركزية وفي نفس الوقت تعزيز الرقابة وردع كل التجاوزات.

كما أن مبادرة تكوين المنتخبين المحليين تعتبر مكسبا ساهم في تحسين أداء مهامهم وتنمى مواصلتها مع تعزيز الجماعات المحلية بالإطارات

ويعتبر سعي الحكومة إلى تحسين العرض الخاص بالعقار الموجه للاستثمار أحد أهم العوامل التي ستفتح آفاقاً جديدة واسعة تحقق نقلة نوعية في القطاع الاقتصادي.

ولا يخفى على الجميع أن ما توصلت إليه الدول المتقدمة من تكنولوجيات حديثة كان نتيجة تشجيعها للإبداع في شتى المجالات وذلك بربط المؤسسات الإنتاجية بميدان البحث العلمي والجامعة، فلا بد من وجود حوافز تشجع على بعث روح الابتكار لدى باحثينا بإنشاء مراكز للبحوث المتخصصة تتوافق تجهيزاتها مع التطورات الحديثة ومد جسور الاحتكاك بمستجدات أحدث التكنولوجيات العالمية.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

رغم الآفاق الواعدة التي رسمها المخطط التوجيهي لتهيئة قطاع السياحة في بلادنا، إلا أنه لا زال بحاجة إلى المزيد من الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة فبلادنا تزخر بمناطق سياحية قيمة تحتاج إلى الاستثمار لاستقطاب السياح وذلك من خلال تسوية العقار والإسراع في تدابير اتفاقات الشراكة الخاصة بالمنشآت السياحية مع ضرورة إشراك الإعلام كعنصر هام وفعال في بعث النشاط السياحي بوطننا.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

شهدت العشرية السابقة برمجة ترسانة من المشاريع الموجهة لتحقيق التنمية البشرية في خدمة السكان، منها ما هو مخصص لبناء السكنات بمختلف أنواعها، حيث تعهد فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة بتسليم مليون سكن للمواطنين خلال العهدة الثالثة ونرى ورشات العمل تسير نحو تحقيق ذلك التعهد، ولا بد أن نشير في هذا الصدد إلى ضرورة تكثيف الجهود لتوفير مواد البناء بكل أنواعها في السوق وجعلها في متناول المقاولين والمواطنين.

كما نثمن خطى الحكومة المتتالية في تخفيض نسبة الفوائد على القروض وكذلك التدابير الخاصة

والتقنيين المختصين الذي سيسمح بتوفير الكفاءات المؤهلة لتطوير التسيير العقلاني للأموال العمومية. إن التكامل والوحدة بين المنتخبين المحليين أضحت ضرورة تفرضها التحديات لتحقيق المصلحة العليا للبلاد وذلك بتجاوز الخلافات وخلق جسر تواصل للحوار المتبادل هو أحد سبل تحقيق التكامل المنشود وألا يقتصر على المنتخبين بل يتعداه ليشمل السلطات المحلية.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

عدد العرض المقدم من طرف معالي الوزير الأول جملة من الأهداف والآليات لتحقيق ترقية اقتصادنا الوطني وضمان تنوعه ورفع إنتاجيته، وجاءت التنمية الفلاحية وتحسين الأمن الغذائي للبلاد في المرتبة الأولى لهذا التعداد مما يوضح أن القطاع الفلاحي يعتبر العمود الفقري الذي تتهكل فوقه القطاعات الاقتصادية الأخرى.

والدليل على ذلك البرامج التنموية الضخمة التي مست القطاع والتي تستدعي المزيد من المساعدة للفلاحين من خلال الإعدادات والإجراءات المتعلقة بالتخفيض الجبائي على الأسمدة والبذور ومواد الصحة النباتية والإبقاء على القروض الموسمية بدون فوائد وتحفيز المستثمرين في مجال الفلاحة لضمان المنتج واستقرار الأسعار كما نشيد بالقرار الشجاع المتخذ من قبل فخامة رئيس الجمهورية المتعلق بمسح ديون الفلاحين.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

أما بالنسبة لمؤسساتنا الصناعية والاقتصادية فلا تقل أهمية عن سابقتها لذا نطلب تذليل الصعوبات وتقديم التسهيلات الممكنة لتشجيع الاستثمار من خلال تسهيل شروط الاستفادة من القروض بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها مؤسسات فنية تحتاج إلى الدعم والتشجيع مع السعي نحو تسهيل تأهيلها بإعادة جدولة ديونها وعصرنة إمكانياتها سواء البشرية عن طريق تزويدها بأياد عاملة مؤهلة.

إن مداخلتنا هذه لم تتطرق إلى كل ما جاء في عرض مخطط عمل الحكومة من أهداف، إلا أنه يبشر بآفاق مستقبلية واعدة تحقق التنمية المنشودة لوطننا، ونحن من هذا المقام نمد أيدينا للساشرين على تنفيذ هذا المخطط معبرين عن استعدادنا التام لدفع عجلة التنمية الشاملة في إطار التنمية المستدامة وكذا التغيير الجذري للمسار الاقتصادي نحو الرقي والازدهار، ونتمنى توفير الوسائل والآليات لتطبيق هذا المخطط الهادف.

ونشكركم على حسن الإصغاء، المجد والخلود لشهادتنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر كمون، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بذلك نكون قد أنهينا النقاش وأتممنا قائمة المتدخلين سواء الخاصة بالأعضاء أو الخاصة بالمجموعات البرلمانية وهذا بالنظر لأهمية الأسئلة المطروحة وتنوعها، وبالاتفاق مع السيد الوزير الأول سوف يتم الرد على هذه الانشغالات والأسئلة غدا إن شاء الله على الساعة العاشرة صباحا. شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة على الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والعشرين صباحا

بالإعانات المقدمة من طرف الدولة من أجل تمليك السكنات التساهمية بمختلف أنماطها.

ودائما في شأن تحقيق التنمية البشرية نبارك الخطة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية في استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل خلال الخمس سنوات المقبلة الموجهة إلى شبابنا، مما يسمح بالقضاء على ظاهرة البطالة من جهة والحد من انتشار الآفات الاجتماعية من جهة أخرى. لذا يجب دعم هذه المبادرة بحيث تحقق الأهداف المرجوة في كسر الجمود الجماعي الاجتماعي وتوجيه شبابنا إلى بناء وطنه وتحمله مسؤوليته.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

إن مجهودات الدولة المبذولة في قطاع الصحة العمومية لا تكاد تحصى بالنظر للإنجازات المختلفة عبر التراب الوطني في كل التخصصات مع دعم القطاع بالعامل البشري المؤهل من أطباء وأخصائيين وكذا المرافق والتجهيزات الضرورية.

إلا أننا نطالب بتعزيز المنشآت الصحية الجوارية وتطوير الصحة الوقائية ودعم الخدمات الطبية الاستعجالية والجراحية المتخصصة، مع تشجيع الإنتاج المحلي للأدوية وإلزامية الاستثمار محليا للموزعين الأجانب وتشديد الرقابة على الأدوية المستوردة تماشيا ومعايير المنظمة العالمية للصحة.

إن المجهودات المبذولة في حقل التربية وما شاهده هذا القطاع من إصلاحات وكذا الإنجازات من مؤسسات تربوية وهياكل قاعدية، الدليل على ما توليه الدولة من أهمية للتربية والتعليم في بلادنا قصد ضمان وتحسين التمدرس. ويتزامن هذا مع حجم الإصلاحات المنتهجة في إصلاحات التعليم العالي وتجدر الإشارة إلى أن الجامعة الجزائرية تشهد نقلة نوعية على كل الأصعدة من منشآت وإطارات وتخصصات وتكوين لتحقيق آمال أمتنا في التحصيل العلمي مرتكزا على توافق التخصصات مع احتياجات المجتمع في مختلف المجالات.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الحضور،

محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الخميس 03 جمادى الثانية 1430
الموافق 28 ماي 2009

وحتى على الانتقادات التي رأينا فيها جانبا إيجابيا
محترما.

وأريد أن أؤكد لكم مسبقا أن كل هذه الآراء وكل
ما تفضلتم به ستأخذها الحكومة في الحسبان في
مسار تنفيذ خطة العمل.

كما أريد في البداية أن أؤكد أمام مجلسكم الموقر
ما جئت به في نهاية تدخلتي أمام المجلس الشعبي
الوطني فيما يتعلق بالعلاقة مابين الحكومة والإدارة
من جهة وأعضاء البرلمان والمنتخبين المحليين من
جهة أخرى وكذا إرادة الحكومة الصادقة في العمل
حتى مع المجتمع المدني، إننا مكلفون بتنفيذ برنامج
السيد رئيس الجمهورية، برنامج حصل على تزكية
جد واسعة من طرف الشعب، فنحن بحاجة لدعم
الجميع ومساهمة الجميع، وبطبيعة الحال نحن
بحاجة ماسة لمساندة السيدات والسادة أعضاء
البرلمان بغرفتيه، ومن ثمة إضافة إلى ماينص عليه
الدستور في إطار مسؤولية البرلمان في دور الرقابة
ومحاسبة الحكومة أتمنى وزملائي أعضاء الحكومة
أيضا أن تكون هذه العلاقة تكاملية، بحيث تكون في
خدمة بلادنا الجزائر.

السيد الرئيس،

سيداتي سادتي أعضاء المجلس،

مع الأسف لم يكن في استطاعتي أن أجيب على
كل الأسئلة، لسبب واضح وهو أنني لو أعمل بخيار
الإجابة على كل الأسئلة فإننا نستغرق اليوم كله،
لكني أردت أن أؤكد لكم بأن زملائي وزميلاتي
أعضاء الحكومة سيحرصون وبالاتفاق معهم على
الإجابة سواء كتابيا أو من خلال مرورهم بهذه الغرفة.
سأجيب شخصا على سلة من الأمور مبلورة
كالاتي:

فيما يخص بعض القضايا المحلية، حرصا على
التأكيد أن الحكومة، بإيعاز من السيد رئيس الجمهورية
حريصة على وضع المواطنين أينما كانوا عبر التراب

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد أويحيى، الوزير
الأول والطاقم الحكومي المرافق له.

إفتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة العاشرة

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين.

بودي في البداية أن أرحب بالسيد الوزير الأول،
والسيدات والسادة أعضاء الحكومة وكذا زملائي
وزميلاتي.

وطبقا لأحكام المادة 80 من الدستور والمادة 49
من القانون العضوي الناظم للعلاقات، وبعد المناقشة
العامة لمخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج السيد
رئيس الجمهورية من طرف السيدات والسادة
الأعضاء، نستمتع اليوم إلى رد السيد الوزير الأول
فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير الأول: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
سيداتي سادتي.

لقد وصلنا اليوم، وكما تفضلتم سيدي الرئيس
إلى نهاية مناقشة مخطط العمل من طرف هذا
المجلس المبجل، وحن الوقت للرد باسم الحكومة؛
وبداية أريد باسم زملائي وزميلاتي أعضاء الحكومة
أن أتوجه إلى السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة
بجزيل الشكر على الاهتمام المبذول لخطة العمل
وعلى الملاحظات والنصائح والتوصيات القيمة

في قضية ما ثم يكون لهذه المفاضلة تأثير سلبي على مشاريع أخرى.

وفي الانتظار، الحمد لله، أن ولاية جيجل شهدت انطلاق ميناء جنجن مع الشريك (موانئ دبي)، شهدت السكة الحديدية، وستشهد بإذن الله الاستثمار في المنطقة الصناعية لجنجن.

سؤال رابع حول الطريق العابر للصحراء، أوكد للإخوة الذين طرحوا السؤال حول هذا الموضوع، أنه مشروع استراتيجي في بعده مع أشقائنا في الجوار الجنوبي، لكنه استراتيجي فيما يخص بعده القطري، وقد عرف المشروع وتيرة جد معتبرة في السنوات العشر الأخيرة بما في ذلك الجزء الرابط ما بين تمنراست وعين قزام والذي كان حلما للجزائريين منذ سنة 1978، هناك مصاعب تعترض المشروع في المسافة ما بين عين صالح وتمنراست، والإخوة الذين طرحوا سؤالهم أبناء المنطقة وهم أعرف بها مني، فالمنطقة جبلية خاصة عند الوصول إلى ضواحي عراق، بعد سنة أو سنتين من إتمام البناء ستدهور الأمور، مما يتطلب جهدا مضاعفا وهناك ورشة بالمنطقة تعمل للقضاء نهائيا على عوائق جبال منطقة عراق وقد خصص لها مبلغ مالي جد هام، كما أضيف أن هناك تحيين وتحديث للطريق الوطني رقم 01 من البلدة إلى تمنراست بما في ذلك أجزاء هامة ستصبح طريقا مزدوجا، لأنه طريق استراتيجي بالنسبة للجزائر، فإن كنا نتحدث عن الاقتصاد، فإن الطريق الذي يمر عبر حقول حاسي الرمل وحقول عين صالح عليه رهانات كبيرة كما أن الله قد أنعم على الجزائر بمساحة شاسعة وعلى الحكومة أن تستغل هذه الشساعة.

نفس الشأن بالنسبة للقضية الخامسة والمتعلق بالطريق المتمركز بضاوي جانان وعلاقته بحظيرة الطاسيلي التاريخية والثقافية، سندرس القضية على مستوى الحكومة وسنتوصل إلى تحكيم بحيث ننجز الطريق ونحافظ على الحظيرة، فمن المستحيل أن تحول الحظيرة دون إنجاز الطريق ومن المستحيل أيضا أن يكلفنا إنجاز الطريق الإضرار بالحظيرة، فالحظيرة كنز وأول المستفيدين منه هم

الوطني.

سأجيب أيضا على بعض القضايا التي تطرقت لسياسات قطاعية وتسمح بشرح أعمق لاتجاه خطة العمل، وسأجيب في النهاية على بعض الإشكاليات الشاملة لمزيد من التوضيح لما سنقوم به إن شاء الله.

فبداية وحول الأسئلة ذات الاهتمام بالقضايا المحلية، أبدأ بالعاصمة ونحن فيها، سألني أخ محترم حول وضعية الملاعب بالجزائر العاصمة، صحيح أن عدد الأندية التي تنشط بالقسمين الأول والثاني هام، أريد أن أوضح أن هناك ملعبين بسعة أربعين ألف مقعد لكل واحد منهما، ملعب براقبي انطلقت الأشغال به وهو في طور الإنجاز، الملعب الثاني سيكون بالدويرة، والشركة المكلفة بإنجازه قد تم اختيارها ومنتظر انطلاق الأشغال في الأسابيع المقبلة إن شاء الله.

هناك سؤال من ولاية الشلف حول وضعية ومستقبل المستشفيات المبنية على نمط البناء الجاهز والتي أنجزت إثر زلزال سنة 1980، أريد أن أوضح أن مستشفى مدينة تنس سيهدم وسيعاد بناؤه. هناك أيضا ثلاثة مستشفيات في مدينة الشلف ومستشفى آخر ببلدية الشطية ستتكفل الحكومة بإعادة ترميمهم كليا، كما أردت أن أطلع المجلس الموقر أن هناك مستشفى جديدا سعته 150 سريرا سينجز بمدينة تنس، وهناك مستشفى آخر بسعة 240 سريرا سيسلم في غضون هذه السنة بمدينة الشلف، وست مؤسسات صحية هامة ستنجز أيضا عبر هذه الولاية.

سؤال آخر تطرق لمصير المنطقة الصناعية لبلارة، وبالضبط أين وصلنا في مشروع صناعة الحديد والصلب مع الشريك المصري (العز).

صحيح ربما قد يكون لتذبذب السوق تأثير على مادة الحديد والصلب، لكن هناك شيء آخر وهو أن الحكومة حريصة على الحصول على نسبة 51% من هذا المشروع، كما أن الحكومة حريصة على المحافظة على سعر الغاز حتى لو كان سعرا امتيازيا لهذه الصناعات، لكن لا يمكن تفضيل شريك محتمل

أهلنا بالمنطقة لما لها من قدرة سياحية هامة، وثمة حلول تسمح بعلاج الأمرين.

والدليل أن دولا متقدمة أنجزت طرقا سريعة تمر بمحاذاة مثل هذه الحظائر وتعد أولى الحظائر من الناحية السياحية والبيئية في العالم.

القضية السادسة هي موضوع الجفاف في ولايتي إليزي وتمنراست، وأنا شاكر لكم طرحكم لهذه القضية، فبودي أن أخبر الأعضاء المحترمين الذين طرحوا الانشغال أنه أولا، فيما يتعلق بالتكفل بالحيوانات وهذه نقطة تخص الرحالة فهناك تدابير اتخذت على مستوى تمنراست وإليزي لتزويدهم بالشعير، فالرجاء من المواطنين المعنيين وكذا البرلمانيين الذين بإمكانهم مساعدتنا للعمل على تحسيس المواطنين من أجل التقرب من المديريات الفلاحية قصد توجيههم في تمنراست وإليزي والاستفادة من هذه الإعانة.

ثانيا: فيما يتعلق بتغذية عائلات الرحالة المعنية بهذا الأمر، فولاية تمنراست تكفلت بالأمر وقد تم إحصاء العائلات وعددها ليس معتبرا وسنتكفل بكل العائلات على المستوى الوطني. بالنسبة لولاية إليزي فقد تقدمت بطلب الإعانة من الحكومة بتاريخ 25 ماي، نشكركم على إبلاغنا بهذا الموضوع بحيث يأخذ وقتا طويلا حتى يصل فكل الإجراءات اتخذت قصد تلبية الحاجيات المالية لولاية إليزي وولاية تمنراست للتكفل بسكاننا الرّحل.

وأضيف أنه خلال تفحصنا للأمر تبين لنا أن ولاية أدرار تعاني مشكلا شبيها على مستوى دائرة برج باجي مختار وستتخذ الإجراءات إن شاء الله.

فقط أريد اغتنام هذه الفرصة وأنا أتحدث إلى ممثلي الشعب ويمكن للمواطنين أن يتابعوا حديثي عن طريق الشاشة، أن أطلب من أهلنا في هذه المناطق أن يعرفوا بأن أي دينار يصرف من طرف الحكومة في إطار هذه العملية هو دينارهم - دينار الدولة الجزائرية - فلو كان بإمكانهم مساعدتنا لتجنب التهريب، كأن نرسل شاحنة شعير لأهلنا ببرج باجي مختار فنجدها في بلد آخر، أو نرسل شاحنة سميد أو حصة حليب مسحوق فدعونا بداية

نتكفل بدارنا وحينها يمكن التكفل بالجار. النقطة السابعة والأخيرة في القضايا المحلية هي قضية وثائق الجنسية لأناس ولدوا بالخارج ويزعم - وأقول يزعم - لأنه التعبير القانوني أنهم جزائريون، وأتحدث عن عائلات أو أفراد ولدوا في المالي والنيجر، المشكل قديم قدم التاريخ فالعائلات الجزائرية كانت مقيمة هناك والمشكل يطرح في ولايات تمنراست وإليزي وأدرار.

أولا من الواجب أن أقول إن قضية الجنسية قضية جوهرية، معناها تحتاج إلى تدقيق وتأكيد، فمن أهم مقاييس السيادة هي الجنسية، لكن هذا لا يمنع أننا سنتداول الملف على مستوى الحكومة وسنعيد النظر في الملفات العالقة، كأن نقول أن شخصا ما تحصل على شهادة الميلاد في قنصلية جزائرية في المالي أو النيجر ثم تقدم على مستوى المحاكم وواجهته صعوبات، هنا سنعيد دراسة الملفات، يعني أن الحكومة ستتخذ التدابير لإعادة دراسة الملفات على مستوى الهيئات المعنية.

أما لماذا أن محكمة الجزائر العاصمة هي الباب الذي يجب طرقه، فالمسألة هنا قانونية. حيث إن محكمة الجزائر العاصمة هي المخولة للنظر في كل القضايا الموجودة بالخارج سواء كانت قضايا أحوال شخصية، أو قضايا تجارية، هذا لا يمنع أننا برغم الحفاظ على هذا المبدأ أن نرى أثناء دراسة الملف على مستوى الحكومة أن تذهب بعثات من محكمة الجزائر العاصمة لدراسة الملفات بين الحين والحين في تمنراست أو إليزي أو في أدرار، فنخفف على أهلنا مشقة المجيء على مسافة 1000 أو 1500 كلم وبنفس الوقت نحافظ على احترامنا للقاعدة القانونية.

إذن سيداتي سادتي، هذه هي القضايا السبع المحلية التي أردت أن أشير إليها احتراما لكم أولا، وثانيا توجيهها لرسالة اهتمام الحكومة وتعليمات السيد رئيس الجمهورية قصد التكفل بانشغالات المواطنين حيثما كانوا في الريف أو المدن في الشمال أو الجنوب وهذه مسؤوليتنا.

سيدي الرئيس،

سيداتي سادتي أعضاء مجلس الأمة،
مثمنا سبق القول سأصل الآن إلى بعض القضايا
القطاعية التي تفضلتم بطرحها.

القضية الأولى: هي موضوع الرياضة في الفضاء
المدرسي والجامعي وفضاء التكوين، أولاً أذكر أنه
في مخطط عمل الحكومة وتنفيذاً لبرنامج السيد
رئيس الجمهورية، هناك اهتمام خاص بالرياضة في
هذا الفضاء التكويني، مدارس، جامعات ومراكز
التكوين المهني وأذكر بالبيانات التي كانت تصدر
في شهر سبتمبر الفارط خلال شهر رمضان والجلسات
التي ترأسها السيد رئيس الجمهورية لتقييم القطاعات
والخروج ببعض التدابير والقرارات، أن هناك قراراً
بالعودة إلى المنافسات الرياضية على المستوى
المدرسي والجامعي وبطبيعة الحال نعني قطاع
التكوين المهني، حتى أنه قد وضع هدف رقمي
محدد لمرحلة الخماسي يتجاوز مليوني ممتدرس أو
جامعي أو متابع للتكوين المهني معنيون بهذه
المنافسات الرياضية.

لماذا الإعلان الآن؟ أذكركم إخواني أنه في فترة ما
كانت الرياضة في الفضاء التكويني لا تجوز، وكان من
واجب الدولة أن تحرص وتثبت المنافسة الرياضية
في الوسط المدرسي لأنها جزء من التكوين لأبنائنا
وبنائنا كما أنها ضرورة، لأننا على مستوى المدرسة
أو الجامعة نساهم في تكوين نخبة.

ثانياً ولله الحمد فمع التطورات الحاصلة خلال
العشرية الأخيرة وكلكم قادمون من ولايات مختلفة
وتلاحظون الآن أن كل الثانويات والمدارس المنجزة
بها هياكل رياضية من الطراز الرفيع.

والجيل المتواجد هنا بمختلف طبقاته يتذكر أن
ممارسة الرياضة قديماً كانت تتم في ساحات
المدارس اليوم والحمد لله صارت الملاعب معشوشبة،
ثالثاً الشيء الذي جاء لفضاء التكوين يطبق أيضاً
على فضاء الرياضة، ففي البرنامج تلاحظون حرص
السيد الرئيس وقد ترجمنا هذا الحرص في وثيقة
العمل حيث إننا مقبلون على دعم هام للأندية، لكن
بدفتر شروط، على الأقل بالتزامين إثنين، الالتزام

الأول، هو تكفل الأندية بأنصارهم وإبعاد العنف من
الفضاء الرياضي، الالتزام الثاني للذكر وليس من
حيث الأهمية، هو العودة إلى بطولات الأشبال، وكذا
بطولات الناشئين إذا كنا نرغب في فريق وطني قوي
في أي مجال كان.

القطاع الثاني الذي جاءت حوله ملاحظات هو
قطاع العدالة والانشغال الذي تطرق لتباطؤ الإنجاز
أو فتح المجالس القضائية، أو مشكل كثرة الملفات
وثقل المسار.

أولاً بينكم سيداتي سادتي أعضاء مجلس الأمة،
قضاة ومحامون، ويعرفون أفضل مني مسار العدالة.
للعدالة إجراءات، ولا يمكنها أن تُسير بأوامر
إدارية، وأضيف شيئاً آخر أنه خلال معالجة الملفات
ومتابعة الإجراءات قد يلجأ أحد الأطراف المتقاضية
بإرشاد من محاميه أو خبيره القانوني قد يلجأ
لمضاعفة الإجراءات تطلعاً لتغيير الحكم إذا صدر
ضده على أو الأقل قصد التباطؤ في تنفيذ الحكم،
إجراء بعد إجراء من المحكمة إلى مجلس القضاء ثم
تذهب القضية من مجلس القضاء إلى المحكمة العليا
أو مجلس الدولة كل هذه الإجراءات تبطئ مسار
التقاضي، لكن لن نختفي وراء هذا التفسير.

هناك مشكل ثانٍ أيها الإخوة، فقد كان لي الشرف
أن سيرت قطاع العدالة لمدة سنتين، ينقصنا قضاة،
قد يقال: - وهذا من حقكم - أنكم كوّنتم قضاة
وتضاعف عددهم ما بين 1999 - 2008 فكيف لا يزال
مشكل النقص مطروحاً؟ أقول لكم بكل بساطة يمكن
أن تسألوا عبر كل المحاكم والمجالس الداخلية دون
أن تأتي على ذكر العاصمة أو وهران أو قسنطينة -
ستجدون بالمحكمة قاضيين أو ثلاثة، ستجدون
بالمجلس قاضياً واحداً يتراًس أربع غرف، تجدون
المجموع تسعة أو ثمانية قضاة يتداولون من غرفة
إلى غرفة، إذن هنا يجب التركيز على الموضوع حتى
نأخذه في الحسبان عندما نقدم على التقسيم الإداري.

صحيح أن هناك نصاً قانونياً منذ 1997 قنن فتح
المجالس القضائية عبر الولايات الثماني والأربعين
للبلاد، قنننا فتح ثماني وأربعين جبهة سليمة، لكننا
لا نملك ثمان وأربعين جيشاً لنشره عبر هذه الولايات،

المحدد من طرف منظمة الصحة العالمية مخزوناً بـ 20% ، عندنا 6 ملايين وخمسمائة ألف حصة من لقاح (تاميفلو) ولا يزال صالحاً للاستهلاك، وحين اقتنيناها نهاية 2006 وبداية 2007 كلفنا 250 مليون دولار، لكن لا يوجد ثمن أعلى من صحة الجزائريين والجزائريات.

وبدقة أكثر تحدث أخ من تندوف عن مخاطر انتقال المرض عبر المطارات، أقول كل منافذ الدخول إلى التراب الوطني سواء كانت برية أو بحرية أو جوية فعلى مستوى المطارات التي تتعامل مع الخارج توجد وحدات صحية تعمل على المراقبة والمتابعة والتحسيس.

فمطار تندوف مثله مثل مطار تيارت أو مطار داخلي آخر ليس لديه صلة مباشرة بالخارج، لكننا نحرص على كل منافذ الدخول للجزائر والله يستر شعبنا وكل الإنسانية عامة، والآن إذا كانت ثمة ظروف خطر قوي فبطبيعة الحال فإن الدولة تكيف طريقة الرقابة وطريقة العلاج بما هو معمول به في البلدان الأخرى.

وردني سؤال ومن واجبي أن أجيب عنه، يقول ماهي أهداف الحكومة في مجال التنمية البشرية؟ لماذا أجيب عنه؟ لأنه ربما في تطور استعمال التسميات أو العبارات جعلنا في الجزائر نستبدل مصطلح التنمية الاجتماعية بمصطلح التنمية البشرية بناء على التسمية المعتمدة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) هناك باب كامل في مخطط عمل الحكومة، وباب كامل في برنامج الرئيس يتعلقان بالتنمية البشرية.

السكن تنمية بشرية، الصحة تنمية بشرية، العمل، التعليم، مكافحة الفقر ربط السكان بشبكات المياه، الكهرباء، صرف المياه القذرة... إلخ هذا كله تنمية بشرية.

وفي الواقع إذا كان هناك مجال في مسار التنمية الذي حققت فيه الجزائر منذ 1999 إلى 2008 خطوات عملاقة فهو بالضبط مجال التنمية البشرية أو التنمية الاجتماعية، ربما لم نمش بنفس الوتيرة فيما يخص التنمية الاقتصادية، لكن في التنمية الاجتماعية

هذا الذي أخر مجلس خنشلة الذي ذكرتموه، كما ذكر الإخوة في المجلس الشعبي الوطني مجلس البيض، إخواني من ولاية الوادي يعرفون أن لديهم مبنى المجلس جاهز منذ زمن ولم يتم فتحه بعد، إخواني من ولاية سوق أهراس كذلك لديهم مجلس منذ سنوات ولم يفتح بعد.

هل نفتح مجلساً من الدرجة الثانية، أو نفتح مجلساً بكل مكوناته؟ وأعتقد أن الإصلاح وتيرته التكوينية، ولعلكم لاحظتم في وثيقة البرنامج أن هناك التزاماً بزيادة عدد القضاة بنسبة 50%، يعني إذا كان العدد قد تضاعف خلال العشر سنوات ففي الخمس سنوات القادمة سيرتفع العدد بـ 50%، يعني أن العدد تقريبا سيضاهي العدد المضاف خلال العشر سنوات الماضية.

ومن ضمن القوانين التي درستوها جاءت كمشاريع استشرافية منذ أسبوع أو شهر فقد دخل الوسيط في مجال القضاء المدني، وقد أعلننا في مخطط العمل على إدراج الوسيط في المجال الجزائي، وإن شاء الله سيسمح لنا هذا بتحسين الخدمة القضائية المقدمة للشعب الجزائري.

النقطة الثالثة التي سأشير إليها في عجالة، لأنه قد تم التطرق إليها في مجلس الوزراء المنعقد أخيراً، وهناك تخوف طبيعي طرحه بعض الإخوة أعضاء مجلس الأمة ويتعلق الأمر بالوباء الجديد (H1 N1).

صحيح أننا نتابعه كبقية العالم، والتدابير اتخذت في البلاد منذ 24 أبريل، والموضوع محل متابعة يومية وقد تم التطرق إليه على مستوى مجلس الوزراء، وللتأكيد - حتى أن السيد رئيس الجمهورية يتابع الموضوع، وكل الإجراءات التي اتخذت في بقية البلدان على أساس ما توصي به المنظمة العالمية للصحة قد اتخذتها الجزائر - الحمد لله - لدينا الإمكانيات، لأنه كان هناك انفلونزا الطيور في 2005 وذلك ما جعل البلاد تأخذ احتياطاتها سواء من جهة الوسائل أو حتى من جهة الدواء المعروف باسم (تاميفلو)، أبشركم خيراً بأن الجزائر من ضمن الدول العشر في العالم التي تملك مخزوناً من اللقاح يغطي 20% من السكان - وهو المستوى

على لسان أخ أظنه طرحها بكل صدق وسأجيبه بكل احترام، قال بأن بعض عمليات الخوصصة مبهمة، مع كل احترامي لمجلسكم، وكل احترامي للأخ صاحب السؤال، أنتم تتفقون معي أنه لا يمكنني أن أتركها تمر.

أنفي نفيًا جازمًا، لأن القضية هنا تتعلق بمصادقية الدولة، عمليات الخوصصة تمر عبر هيئات تتداولها، هيئات على مستوى الجهاز الاقتصادي، ثم هيئة على المستوى الحكومي وهو مجلس مساهمات الدولة. الآن إذا كان هناك شيء لدى أي كان جعله يشك أو يتساءل فليتقدم من مصالح الحكومة ومعه الملف وسنوافيه بكل التفاصيل، لكن هنا بحكم التجانس بيننا وبما أن مجلس الأمة سياسيًا لم يترك لي مجالًا للشك بأنه قد يحدث أحيانًا إلقاء بالون اختبار، لكن هذا قد يحدث في الساحة السياسية، فمثلاً قيل في المجلس الشعبي الوطني أننا بعنا مصنعي إسمنت بدينار لأوراسكوم الذي أعاد بيعهما، ألا أجيب؟ بلى، قلنا لم نبع شيئًا بل أن أوراسكوم بنى المصنعين، بناهما من أمواله الخاصة، وباعهما، وأخذناه على بيعهما دون إعلامنا.

لكن أن يقال بأننا بعنا مصنعين بدينار رمزي وأعيد بيعهما أو يقال بأن عمليات الخوصصة تتم بطريقة مشبوهة فهذا ما يجعلني أتطرق للموضوع. ولم أتطرق له في إطار صراع فكري، بل حق رد. النقطة الثامنة التي أتطرق لها في هذه القضايا القطاعية تتعلق بالدعم الفلاحي.

تفضلتم في العديد من التدخلات، ورحبتم بالدعم الذي أقرته الدولة والذي أقره السيد رئيس الجمهورية للقطاع الفلاحي، وقلتم إنه من المستحب أن يكون أكثر أقول لكم رسميًا إن شاء الله يستهلكون الألف مليار دينار ويأخذون أكثر.

فالدعم بدون حدود وبمختلف الأشكال، لأن الرهان هو رهان تنمية اقتصادية، رهان تشغيل، ورهان أمن غذائي.

كل الواجهات سيغطيها هذا الدعم، أعيد التذكير أنه يمكن اقتناء العتاد لتحسين المنتج الفلاحي شريطة أن يكون العتاد جزائريًا هنا فإن الحكومة

وبالنظر للمقاييس التي حققتها الجزائر وبالعلاقة مع المنظمات الدولية، إذا تذكرون فإن الأمم المتحدة في سنة 2000 أقرت أهدافًا للتنمية البشرية في مدى 2015، الجزائر حققت تقريبًا 99% من تلك الأهداف في سنة 2008.

ومن هذه المقاييس ترون تحسين نسبة التمدرس، رفع مدة الحياة للمواطنين، تقهقر بنسبة الوفيات لدى الأطفال الصغار أو النساء، تطور نسبة الربط بشبكات المياه والغاز... إلخ وللشرح فقط فإن التنمية البشرية أو الاجتماعية جزء جوهري في برنامج الرئيس وفي مخطط الحكومة التي تترجم هذا البرنامج.

ملاحظة أخرى تتعلق بالتجارة، حيث طالب أحدكم بتخلي الدولة عن استيراد المواد الكمالية، فقط أنكر أن الدولة لم تعد تستورد أي شيء باستثناء المواد الأساسية، حليب، قمح، طبعًا دون الحديث عن صفقات الدولة التي تخص حاجياتها والتي تستوردها الشركات، فعندما أقول الدولة فهي ليست الحكومة فقط، بل هي الحكومة والمؤسسات العمومية، هنا أقول إذا كانت الحكومة تساند وتدافع عن المنتج الوطني - وأنتم مشكورون على مشاطرة هذا التوجه - وإذا كانت الحكومة عازمة على تقليص الواردات - وستقلصها إن شاء الله - أكرر ما قلته أمام المجلس الشعبي الوطني بأن وتيرة صعود - صاروخ - الواردات قاتلة للجزائر 13 مليار في 2003، 40 مليار في 2008، لو يستمر الأمر على هذا النحو فإن 60 مليار ليست بعيدة، وفاتورة 60 مليار يلزمها برميل نפט بسعر 80 أو 90 دولار لضمان التوازن فقط، وهناك تبذير، هذا يجعلني أقول إننا نريد أن نتحالف تحالف خير، ليس فقط بين البرلمانيين والحكومة، بل تحالف يشمل المجتمع، نتحالف من أجل شيء اسمه الاقتصاد الوطني.

كثرت اللوبيات، إن كانت تخدم مصالحها فلا بأس، فهناك فضاء تجعلك تخدم مصالحك دون الإضرار بمصالح البلاد، أنا لا أتحدث عن الأبواق التي أصبحت تدافع عن مصالح الغير، لكن لا أحد يعقدني. هناك ملاحظة أخرى هي القضية السابعة وردت

ستدفع 60% من سعره.

إقتناء البذور لتحسين طرق العمل الزراعي، الدولة تدفع 25% أو 30% من السعر، لاقتناء البذور أو حتى شتلات الأشجار، الدولة تدفع ما بين 30% و40% من السعر، كذلك إنتاج الحليب، القمح، الحمص... عندما قررت الدولة هذا العام أن تشتري القمح من الفلاح بـ 450.000 سنتيم وأتكلّم بالسنتيم للقطار، برغم أن سعر القمح انخفض في الأسواق العالمية، كان يمكن للدولة أن تقترح مبلغ 350.000 - لا - بل أبقتة 450.000 فقط عليه مواصلة العمل.

هناك دعم كذلك لتحديث الآلة، فمن يعمل في ميدان الزيوت ويرغب في تحديث معصرته فيلتفضل.. من يشتغلون في ميدان التمور ويريدون إنشاء أو تحديث مصنع التعليب فيلتفضلوا، فنحن نريد من وراء تنشيط الفلاحة الوصول إلى الصناعة الغذائية، الدعم موجه أيضا حتى للموالين، رسالة هنا موجهة لإخواننا في الهضاب وفي الجنوب حتى تربية الإبل ندعمها، فما بالك بتربية الخروف وأزف بشرى لإخواننا في الهضاب، وقد كان أحد الإخوة، هنا قد طرح سؤالاً.

فهناك ثلاث مذابح عصرية تبني، واحدة منها غير بعيدة عن النعمة، موجودة بالبيّض.

القضية طرحها الإخوة في المجلس الشعبي الوطني وسأعود لها لاحقا، نحن لا نبلّغ جيدا - فكل فرصة تتاح لكي يسمع الناس ويتيقنوا ويستفيدوا هي فرصة يجب عدم تضييعها.

الدعم أخذ في الحسبان حتى الطابع السوسولوجي للمجتمع، تعرفون أن إخواننا في الريف لديهم حساسات من الربا، فتم استحداث قرض الرفيق، هو قرض يصل لسقف مليار سنتيم - 10 ملايين دينار - بصفر فوائد.

يعني أن الفلاح الذي يربي ماشية أو يباشر فلاحة فإن مبلغ مليار سنتيم هو مبلغ معتبر يضاف له مايرافقه من دعم وتخفيض.

الآن نحن في حاجة لعدد من الأشياء كذلك لأننا نريد أن نرى جهد تحريك الفلاحة بهذه القوة وهو يصل إلى مبتغاه.

أولا نحتاج إلى إرادة لأننا كلنا أبناء وبنات

الجزائر نعرف أن عائلة الفلاح قد كبرت في السن، فنحن بحاجة لتشجيع الشباب ليتوجه للفلاحة، هذا لا يعني أننا نقول لكبار السن من الفلاحين بأننا نستغني عنهم، لكن الفلاحة دوام.

الشيء الثاني الذي نحتاجه هو التنظيم، غرف، اتحاديات.. أنا أتحدث عن الغرف لأنها جهاز شبه إداري، نوّطر الفلاحين في أي مكان وفي أي مهنة، نحتاج إلى قليل من المواطنة وأتحدث عن حقائق وليس قذفا، من كوني كنت عضوا بالحكومة وكمسؤول على الحكومة أيضا، الدعم الفلاحي أحيانا يذهب لغير الفلاح، أعرف أناسا استفادوا من عتاد لم يذهب إلى المزرعة، بيعت ورقة الاستفادة وهناك من أخذ العتاد من المخزن... إذن كي لا تبقى هذه السلوكيات علينا أن نتجنّد جميعا، فالمال مال الدولة.

نحتاج بعض التوكل على الله فحين نرفع سعر الحليب ببضع سنتيمات يقال هذا غير كاف، قل بسم الله وأحمده وتوكل عليه وهذا ما حدث جهة البويرة حيث إن الملبنة تقع في ولاية المدية وصدر تصريح كاذب قيل أعطينا كذا من ألف لتر! هذا غير صحيح، ثم كيف تأتي بعدها لتحاسبني؟ إذا كان سيأخذ من مالي الخاص أو من المال الخاص لوزير الفلاحة فلا مشكلة لكننا لا نملك الحق في أموال الشعب، أم أصبح في هذا البلد كل من يصرخ يصبح كلامه حقا في ظل التزام المسؤول السكوت!؟

إذن سننجح والدليل على ذلك نأخذ مثال القمح فهذا العام صحيح أن الله رزقنا المطر لكن زيادة على ما أكرمنا به الله، فإن الفلاحين عندما رأوا في السنة الماضية أن المداخيل ارتفعت، قاموا بحرث مساحات أكبر من التي كانوا يحرثونها من قبل ونتمنى أن يكون المنتج بما يتمناه ويطمح إليه الجزائريون، وهم مقدمون على تقليص المساحات البور أيضا.

نأخذ مثال البطاطا، فقد وقعت السنة الماضية مشاكل كان الفلاح هو أكثر من سيتضرر، الفلاح الذي يشتغل في البطاطا هو الذي كان سيتوقف عن الاشتغال فيها، كان يأخذ 03 دنانير، لكن نظام

السيد رئيس الجمهورية، البنوك مولت 33472 ملفا، يعني أنها تضاعفت بنسبة 50%.

خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2009 (جانفي - أفريل)، قامت البنوك بتمويل 32007 ملفات، يعني أنها تضاعفت مقارنة بالسداسي الثاني من سنة 2008.

الآن سأعطيك الأرقام الخاصة بتوفير مناصب الشغل، ففي السداسي الأول من سنة 2008 تم استحداث 42748 مناصبا، بطبيعة الحال هناك من باشر العمل وهناك صاحب المشروع الذي بدأ بالتسديد، في السداسي الثاني من سنة 2008، وصل عدد المناصب لـ 72000 منصب.

الأربعة أشهر الأولى من سنة 2009 وصلنا إلى 55562 منصب شغل، كل هذا وزميلي السيد وزير التضامن الوطني يشهد، فالدولة لم تبخل بإمكاناتها على أبنائها حتى في أجهزة التشغيل المؤقت (IAIG) و(TUP IMO)... إلخ هي تكفلنا في حدود 40 مليار دينار سنويا، حتى نخفف قليلا عن أهلنا.

العملية ليست مبنية على تكسير البنوك، لأن القروض الموجهة للشباب أو حتى تلك الموجهة لفئة أخرى مثل قروض التأمين على البطالة هي قروض تضمنها الدولة وهنا نأتي على ذكر الإجراءات التي أعلن عنها السيد رئيس الجمهورية في شهر مارس أمام الشباب في مدينة سيدي بلعباس، أعيد تذكيرهم حتى يؤكد أن الأمر لم يكن حملة انتخابية مسبقة، فالأمر هنا يخص تسيير البلاد.

أولا اتخذ القرار على لسان الرئيس بأن نسبة الضمان من طرف الدولة (le fond de garantie de NSG) الذي انتقل من 10 إلى 20 مليار دينار، فاق الـ 50 مليار دينار.

ثانيا: دائما فيما يخص التشجيعات، يأخذني للحديث عن التنمية والتكفل بالمشاكل داخل البلاد.

تعرفون أن قروض الشباب أو البطالين دائما ما تتدخل فيها الدولة كضامن لجزء من نسبة الفوائد، كان تدخل الدولة على مستوى الشمال في حدود 50% وقد ارتفعت هذه النسبة منذ شهر مارس

الضبط شجعهم فعملوا أكثر، صحيح أننا اجتزنا منحرجا صعبا لمدة شهر لأنها كانت فترة صعبة بسبب المضاربة لكن منتوج سنة 2009 - الحمد لله - فهو يتجاوز بنسبة معتبرة منتوج سنة 2008.

فقط أكرر للفلاحين أن يتوكلوا على الله، وإذا كانت الـ 1000 مليار لم تكف فإننا سنزيد، لماذا؟ لأننا نستطيع حتى أن نستدين من الخزينة العمومية أو من بنوكنا بالدينار لكي ندخل الأموال للخزينة ونعطي للفلاح.

لكن كلما نترك دولارا أو يورو واحد في البلاد فإننا نكون خدمنا البلد وأطعمنا عائلة جزائرية، وشغلنا شخصا من أبناء وبنات الجزائر، أعتقد أن هذا هو دور أي حكومة كانت، وهو تطلع أي شعب في العالم.

في نفس سياق الاقتصاد، والعمل، والتشغيل، والإمكانات، نصل إلى قضية القروض المصغرة، جاء في بعض التدخلات موضوع الإشكاليات والتباطؤ إلى آخره، أستطيع القول إن هذه الإشكالات كانت موجودة قبل عام أو عامين - لكنها الآن قد تقلصت، لماذا؟ لأنه في شهر جويلية الماضي اتخذ السيد رئيس الجمهورية قرارا ونفذته الحكومة، وينص على أن يتوجه الشباب إلى (ANSEJ) أو (ANJEN) أو (CNAC) فهناك ثلاث أجهزة، يقوم بإيداع الملف وتقوم الهيئة بدراسته والتي تؤشر بالقبول أو الرفض ويمنح الشباب شهادة القبول، وبمجرد حصوله على هذه الشهادة ليس أمام البنك سوى منح القرض.

ثانيا، دخلت تسهيلات أخرى تجعل من هيئات التشغيل المذكورة هي من تتولى تقديم الملفات للبنوك.

القضية ليست قضية تبذير للأموال أو دعاية عشية الانتخابات كما يدعي البعض، فالمسألة هي علاج وتحسين تدريجي، وأعطيك الأرقام التوضيحية التي تدل على تطور الأمور. ففي السداسي الأول لسنة 2008 مولت البنوك 20122 ملفا خاصا بأجهزة التشغيل الثلاثة.

في السداسي الثاني لسنة 2008، يعني بعد قرارات

ليس عيباً أن نطلعكم على الحقائق حتى لو كانت غير مرضية.

تم إنجاز 90.000 محل، لا يزال حوالي 60.000 محل لم تنجز، تم توزيع 25%، لماذا؟

طيب، هناك محلات تبني في الطوابق الأرضية للمباني التابعة لدواوين الترقية والتسيير العقاري عبر كل المدن، لكن لم توزع بعد ربما لغلائها. فهؤلاء الشبان البطالون ينتظرون، وثمان المحلات رمزي، لكن التأخير في تسليم المحلات عائد للبيروقراطية وكما يقال بالعبارة الشعبية (ينقص فرنك واحد عن الألف)، الدولة قامت بجهد والبطالون ينتظرون، وبدون شك أن الجميع بما فيهم المسؤولون المحليون والمنتخبون، يريد للبطالين أن يشتغلوا لكن بعض التصرفات تعرقل الأمور وسندرس القضية باتخاذ كل الاجراءات لتجاوز هذا التعطيل حيث يقوم كل واحد بدوره ومن الأفضل له الابتعاد عن مثل هذه التصرفات.

فإذا كنا سنبنّي معلماً أو دار ثقافة وهي هامة كذلك، فإنهم يجدون الأرضية بوسط المدينة مهما كانت الظروف، بينما حين يتعلق الأمر بمحلات لأبنائنا فإنهم يخرجونهم بمسافة ثلاث كيلومترات خارج المدينة!!

عليهم أن يفكروا أنه حتى بالنسبة لدار الثقافة تلك، فإن الناس لن تستطيع اقتناء تذاكر لدخولها حين تقام حفلة أو تعرض مسرحية إذا بقي وضعهم الاقتصادي سيئاً.

سيداتى سادتي؛ الموضوع العاشر في القضايا القطاعية وهو ما قبل الأخير في هذا الباب، يتعلق بالغرف التجارية والصناعية.

ورد سؤال يقول بأننا أهملناها وتركناها عالقة في نظام قديم يعود لسنة 1997، الحقيقة أن النقص ليس في النظام، أذكركم أن ذلك النظام اتخذته الحكومة الجزائرية في عهد صندوق النقد الدولي، الذي كان يرشدنا أو يأمرنا باتخاذ إجراءات تتماشى واقتصاد السوق، فالمشكل ليس في النص، قد نحتاج للمزيد من الدعم، بالنسبة للتنظيم فالغرف منظمة على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات

الماضي إلى 60%، وفي منطقة الهضاب كانت نسبة تدخل الدولة في ضمان فوائد القروض 85% حالياً ارتفعت إلى 90%.

في الجنوب كانت نسبة تدخل الدولة 90%، الآن تتكفل الدولة بـ 95% من فوائد القروض.

و كذلك مادمننا قد تحدثنا عن الفلاحة وتربية المواشي، فإن كل ما يدخل في قطب الفلاحة أو الصيد أيضاً، أو قطب الري المصغر، فإن الدولة كانت تتكفل بنسبة ما من فوائد القروض، الآن ارتفعت هذه النسبة إلى 95%، يعني يكاد أن يكون القرض بدون فوائد إذا أخذت قرضاً من البنك بمليون دينار أو 5 ملايين دينار، في حين تتكفل الدولة بـ 95% من الفوائد، معنى ذلك أنك تسترجع رأس المال تقريباً.

لكن حبذا ونحن نتحدث عن البطالة والشباب خاصة، أن أوجه نداء من مجلس الأمة الموقر بحكم أن السيدات والسادة أعضاء المجلس باستثناء الثلث المعين من طرف السيد رئيس الجمهورية، هم منتخبون من طرف المنتخبين المحليين، ويهمني أن نتعاون في سبيل إيصال الرسالة للميدان.

الرسالة الأولى، الدولة أقرت برنامج محلات لتشغيل الشباب البطال، أتمنى أن يقوم إخواننا في الميدان - جزاهم الله خيراً - بإنجاز هذه المحلات في القرى والمدن وأن ينجزوها في مناطق نائية، بحيث لا تبعد عنها بمسافة كيلومترين.

فهؤلاء البطالون هم أبناؤنا، أبناء الوزير والوزير الأول ورئيس المجلس الشعبي البلدي والمدير بالولاية.

فحين نبني هذه المحلات خارج المناطق المأهولة بمسافة كيلومترين أو ثلاثة، فلنفترض غداً أن المستفيد فتح محلاً للتصوير الفوتوغرافي، من ذا الذي سيمشي مسافة كيلومترين من قريته من أجل التصوير؟ وقد لاحظت هذا في رقان. ليس من أجل تمييز إخواننا في رقان.

الرسالة الثانية التي أرسلها من خلالكم، الدولة أنجزت محلات، وتذكرون برنامج 150.000 محل الذي أقره السيد الرئيس في الخماسي السابق،

الثماني والأربعين.

الغرفة ليست متحفاً، - في قطاع الثقافة هناك اختصاصيون في مجال البحث في الآثار فتوضع هذه الأخيرة في المتحف ليستمتع بها الزوار. بل هي فضاء للمعنيين، وهنا أقول إنه منذ أعوام ونحن نحث إخواننا رجال الأعمال على التهيكل، فلدينا خمس منظمات وطنية لأرباب العمل، هم أحرار ولا وصاية لنا عليهم ولا يمكننا إجبارهم على الانضواء تحت لواء هذه المنظمات، لكن منذ زمن ونحن نحثهم على الانضمام للغرف، لأنه فضاء يوحدهم ويوفر لهم طرح انشغالاتهم في التنمية بطريقة عملية في كل مكان، فالمشاكل التي يطرحها رجال الأعمال والصناعيون في برج بوعريبيج مثلا تختلف عن مثيلاتها في بشار.

فأجدد هذا النداء لمنظمات أرباب العمل الجزائريون للدخول في الغرف التجارية والصناعية، سواء الغرفة الوطنية أو الولائية، لماذا؟

أولا، بالنسبة للحكومة هو أمر إيجابي لأنه يصبح لدينا طرف نتحاور معه بشكل يومي وهو طرف واحد، حتى لو كان هذا الطرف موزع إقليميا لكنه يطرح مشاكل الاقليم بشكل موحد.

- ثانيا، للاقتصاد الوطني ونحن في زمن التفتح وأنتم تلاحظون الوفود جيئة وذهابا فإذا توحدت قوة رجال الأعمال، فإن الحوار مع الشركاء سيتعزز والدفاع عن المصالح سيكون أحسن، وستتقوى قدرة جلب الشركاء للمقاولين، طبعا الحكومة ستقوم بدورها عبر مختلف الوزارات، كوزارة ترقية الاستثمار، أو وزارة المالية لكن المقاول القادم من أمريكا أو الصين سيتنقل بين الإدارات للإطلاع على النصوص والقوانين، لكنه في حال التعامل لن يكون شريكا للإدارة، اللهم إذا شارك مؤسسة عمومية هناك حديث آخر.

نحن بصدد بناء فضاء اقتصادي، نريد من عائلة رجال الأعمال الجزائريين أن تجد طريقة لتوحيد خطابها.

الجدل ليس حول المنظمات، فكل من يريد الانضواء تحت تنظيم - هو حر - لكن على الأقل هذا الهيكل الذي يعتبر هيكل غير إداري وهو معمول به

في كل البلدان فيساهموا لأجلهم ولأجلنا. النقطة الأخيرة في القضايا القطاعية وردت في تعليق أحد أعضاء مجلس الأمة، الذي تحدث عن وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة في أقطاب معينة من البلاد فقط، ومعه حق.

هناك تركيز استثماري على مستوى بعض الولايات، الموضوع ليس مهما، هناك إجراءات اتخذت منذ سنوات وقد نضطر لإجراءات أخرى.

الدولة لا تستطيع أن تجبر أحدا على أن يفتح مصنعه في ولاية بعينها، لكنها توفر له حزمة تحفيزات حتى يتمكن من عدم خسارة فوائده إن هو افتتح مصنعه في غير العاصمة، هناك تحفيزات في القروض لم تؤخذ بعين الاعتبار. لقد تم توقيع مرسوم في شهر أوت 2006 الذي يمنح تخفيضا في القروض الموجهة للاستثمار بنسبة 1.5 في ولايات الجنوب وولايات الهضاب.

يقدر سعر القرض حاليا 5.5% تدفع الدولة 1.5% فيبقى من الفوائد 4%، وفي ولايات أخرى خارج العاصمة، كوهان وعنابة فالدولة تدفع 1% كتخفيض في نسبة القروض.

التخفيض في نسبة الجباية (IRG-IBS... إلخ)، موجودة في الهضاب وموجودة أكثر في الجنوب. سعر الحصول على العقار - بالامتياز الآن - فالسعر المعتمد في الهضاب أو الجنوب أرخص بكثير من السعر المعتمد في العاصمة أو وهران أو عنابة أو في المدن التي وصلت إلى مستوى معين من التنمية.

إذن نحن نقول للمقاولين أو المستثمرين، البلاد بلادنا، والدولة تقوم بواجبها في توفير المرافق والهيكل، سنبنّي الطرق وسكك الحديد وقد فصلنا أكثر أمام المجلس الشعبي الوطني حين قلنا، أن الخط سيصل إلى خنشلة، وخط يصل إلى الأغواط وخط يصل إلى تيسمسيلت وخط يصل حتى حاسي مسعود، لن ننجز هذا من أجل الإنجاز فقط.

الطريق السريع والطرق المزدوجة... إلخ، داخل عمق الجزائر ليس من أجل تجميل البلاد فقط، بل هذا يدخل في نطاق بناء الهيكل القاعدية وهو دور

الماضية.

وصلنا إلى ملاحظتين، الرأس مال المحلي لا يزال في طور التكوين والرأس مال الخارجي مادام أنه قد وجد السوق سهلا فهو يفضل توظيف اليد العاملة الأجنبية على توظيف اليد العاملة المحلية، ومضت الأمور ووضعنا المالي بات أفضل ظرفيا.

لم تطرحوا إشكالية الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على قدرتنا على إنجاز المخطط، أقول إنه بمقدورنا إنجاز المخطط، وهذا لا يعني أننا في منأى عن المخاطر مستقبلا إذا نحن لم نعمل.

الدولة عازمة على إعادة الاعتبار لبعض المؤسسات التي تمتلك قدرات ولديها سوق، وأبشركم أنه في شهر جوان ستأتي ملفات صيدال لصناعة الأدوية، وملف شركة صناعة الجرارات، وملف المركب الخاص بصناعة آلات الحصاد لسيدي بلعباس، وهناك ملفات أخرى فقطاع البناء منكب على إعداد ملفات، الري، الأشغال العمومية.

لماذا؟ يجب أن يكون هناك تكامل وهذا أمر أرح عليه، لأن تصور البرنامج الرئاسي شامل وكامل.

فإذا كنا ندعم الفلاحة فنحن نحتاج للآليات وإذا فرطنا في هذه المصانع فلن يأتي أحد لبنائها في الجزائر. فهي مصانع لديها القدرة، لماذا هي متعثرة؟ نجد أن لديه عشرة ملايين دينار عجز، وهنا لن أقول إنه لم يتم عمل شيء كما يجب أن نشرح التاريخ المعاصر لاقتصاد بلادنا.

لقد عالجتنا هذا الإشكال سنتي 1996 - 1997 وقمنا بمسح الديون لهذا المصنع وغيره، ثم تقليص اليد العاملة، لكن الخزينة كانت فارغة وقتها لمنحه بعض الدعم كقرض من أجل تحديث تجهيزات وبعث إنتاجه من جديد.

أين نحن اليوم؟ فنحن اليوم في موسم حصاد وفير، المشكل الذي نواجهه هو كيفية تحويل آلات الحصاد من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، لأن مركب سيدي بلعباس لم ينتج سوى 48 آلة وهذا ليس تهجما على الإخوة في سيدي بلعباس - حاشا - فذاك ما يستطيعونه.

إذا كنا ندعم الفلاحة فلن ندعم الآلات الفلاحية

الدولة، في أن نكون أبناءنا في كل مناطق التراب الوطني، وأن نخلق سياسة تجعل الناس يتخلون عن الزحف الريفي مثل التنمية الريفية... إلخ، لكن الاستثمار ليس من دور الدولة، ومن ينتظر عودة اقتصاد الستينات أين كانت الدولة تقيم المصانع أقول حتى أولئك الذين أخذنا عنهم النهج الاقتصادي قد تراجعوا عنه، وهذا ما يجعلنا ربما قد نسحب أي دعم أو أي تحفيز للاستثمار في الولايات التي وصلت لحد التشبع، نستطيع أن نصل إلى هذه المرحلة حيث لا تشجيع في بعض الولايات، لكن نتمنى أن يكون في الأمر تحفيز من طرف الدولة - طبعا - والإحساس من طرف المعنيين كذلك.

نحن سنضمن للمستثمر الربح ونوفر له شروط الربح، وأكبر ربح بالنسبة لنا هو حين نرى معظم سكان الجزائر في أي ولاية كانت حيث تتوافر لديهم مناصب العمل، ولديهم نشاط وأكثر من ذلك نُعمّر البلاد ونستغلها.

هذا يأخذني سيدي الرئيس، سيداتي سادتي أعضاء مجلس الأمة إلى الباب الثالث من التدخل وهو طرح بعض الاشكاليات الشاملة التي تسمح لفهم أكبر لأهداف البرنامج الرئاسي وبطبيعة الحال أهداف خطة عمل تنفيذ هذا البرنامج.

كنت أتحدث الآن عن دعم الاستثمار، زيادة على الإجراءات الإضافية المنصوص عليها في خطة العمل الخاصة بتشجيع الاستثمار - وهي إجراءات سترد في غضون أسابيع - والتي تهدف إلى تشجيع أكبر للمستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تهدف إلى تشجيع أكبر في مجال البناء، وكذا مساعدة أكبر لقطاع الفلاحة.

لقد وصلت الدولة إلى قناعة، أنه حان الوقت لإحياء وإعطاء دفع للمؤسسات العمومية الاقتصادية التي لا يزال لديها سوق وتمتلك قدرات والسبب ليس أننا أخطأنا ثم عدنا، بل كانت ثمة محطات ومراحل وكانت ظروف، عملنا ترقية لسياسة الشراكة وسياسة الخصوصية - وهي كلمة ليست حراما - وفي ظروف مالية صعبة للدولة حتى وإن كانت قد عرفت تحسنا بداية من العشرية

المحروقات لكن إذا نظرنا إلى الدخل الخام للبلاد، فإلى غاية السنة الماضية لما كان سعر برميل النفط بـ 100 دولار كمعدل سنوي، نجد أن نسبة قطاع المحروقات من إجمالي الدخل يشكل 45% فقط، معناه أن هناك 55% لموارد أخرى للبلاد قطاع الخدمات 20%، قطاع الصناعة 5% لا أكثر، الفلاحة 8% بناء وأشغال عمومية 9%، الآن إذا اتفقنا أن الجزائر ليست مجرد محروقات فقط، إذن دعونا نطرح هنا مشاكلنا بشكل أفضل، لأن طرح المشكل بطريقة جيدة هو نصف الحل.

لماذا لا نصدّر أكثر خارج إطار المحروقات؟ هناك ثلاثة أسباب على الأقل، السبب الأول، أن هناك في البلاد قدرة شرائية محترمة، ليست في متناول يد الجميع، فمن ينتج شيئاً هنا لا يجد نفسه مضطراً للبحث من أجل تسويقه في الخارج لأن السوق المحلية تستوعبه، هذا ما جعل الأجنبي يقبل على سوقنا.

الشيء الثاني، التصدير ثقافة لم يستوعبها بعد مسيرو الاقتصاد الجزائري.

ثالثاً، هناك تحايل من حين لآخر مثلاً حسناً منتج التمور كما ونوعاً نستطيع تشكيل لجنة مشتركة ونلجأ للبنوك الجزائرية وسوف نجد أن عائدات التمور لم تتجاوز المليون دولار، لكن في المقابل نلاحظ أن تمورنا استهلكت في جهات أخرى، استهلكت وهي تحمل طابع دولة شقيقة. إذن فالحرص على البيت الجزائري هي مسؤولية الجميع.

نفس الشيء بالنسبة للجباية، فنسبة الجباية البترولية هي الأعلى، كما نقول إن للفلاحة نصيباً معتبراً، لكن الدولة اتخذت خياراً سياسياً يقضي بإعفاء الفلاحين من الضرائب.

وكخيار سياسي أيضاً حافظت الدولة على تسعيرة الكهرباء دون زيادة لأن في قطاع الخدمات لو أن تسعيرة الماء والكهرباء ارتفعت فإن عائدات القطاع سترتفع أيضاً، هناك أشياء منجزة بسبب الخيارات السياسية وهي خيارات نبيلة، كما أن هناك أشياء تنجر بسبب المضاربة والتهرب

المستوردة من الخارج بـ 60% ولن أقبل من أحد أن يقول بأن هذا خرق لقواعد السوق، لأن كل البلدان تعمل بهذا، فنحن إن لم ندعم من أجل صناعة الآلات الفلاحية في البلاد، فهذا يعني أن دعم الفلاح مجرد هدر.

كما قررنا أن الدواء المصنّع محلياً لن يستورد، في المقابل يجب علينا تحريك آلتنا ونشجع المستثمرين من أولئك الذين يأتون من الخارج للاستثمار هنا وحتى مستثمرينا الخواص.

لكن أولاً لدينا مركب يمتلك قدرة وبرهن عن ذلك حتى أنه صدر إلى الخارج فدور الدولة أن نحمي ونشجع الإنتاج الوطني، فالقضية هنا قضية الجميع وتنسحب على فضاءات أخرى.

كلنا نرغب في دولة القانون، وكلنا نرغب في ترقية الحس المدني وتحسين خدمات المرفق العمومي هو مطلب طبيعي من طرف المواطن وهذا لا يتأتى برغبة وجهد رئيس الجمهورية وحده، أو طاقم حكومي وحده الأمر يتأتى من طرف مجتمع.

فنحن نتحدث عن أعوان الدولة في الميدان، حالياً يوجد مليون وستمئة ألف موظف، كذلك الأمر يعني المواطن، فإذا كنا نرغب أن يعم الهناء المجتمع فيجب أن نعمل الروح المدنية للجميع.

فحينما نعمل الفوضى مكاناً ما وتتدخل الدولة بقوة القانون نسمع في الغد تعاليق وعناوين تتحدث عن قهر طال الناس، وهنا أكرر ما قلته أمام المجلس الشعبي الوطني فلو تحدثنا عن البناء الفوضوي فإن هذا البناء لا يقلق أي وزير كشخص لكنه يقلقنا في مسؤوليتنا، أستطيع القول إنه حتى الوالي لا يقلقه الأمر لكن هذا البناء الفوضوي يقلق الجار، يقلق الحي، إذن فالتهاون وإبطال سلطة القانون قضية الجميع.

نريد للجزائر اقتصاداً لا يعتمد على البترول فقط، هناك أمر يحتاج إلى تصحيح هنا، فنحن كل يوم نردد أن الجزائر ليس فيها شيء سوى المحروقات فإذا كنا نتحدث عن الصادرات - نعم - فـ 97% من صادراتنا تأتي من المحروقات أما إذا تحدثنا عن جباية خزينة الدولة فـ 60% منها من عائدات

ثانيا الرد في إطار خطاب ديموقراطي للآخرين، وفي الواقع هذه هي الروح وهي العمود الفقري لبرنامج السيد رئيس الجمهورية وللمخطط الذي بين أيديكم.

كنا قبل حين نتحدث عن معالجة الآفات والانزلاقات، السيد رئيس الجمهورية كمترشح طاف حوالي 40 ولاية في إطار الحملة واستمعتم إليه.

عندما ذهب لولاية المدية وطلب من المواطنين مد يد المساعدة لمكافحة بعض الانزلاقات، لم يكن يقصد ولم يعلن أن الدولة عاجزة أو أنها ضعفت فالدولة في السنوات الأخيرة أصبحت أقوى من أي وقت مضى، لكن الموضوع يعني الجميع.

عندما يلح الرئيس في برنامجه على المصالحة الوطنية، ولم يفوت أي مناسبة دون إضافة بُعد المصالحة الوطنية، مصالحة الجزائريين والجزائريات مع الذات ومع الوطن، فالغاية هي الحرص على إعادة الاعتبار للحس المدني والمصلحة الجماعية.

عندما يكون الحرص على تحديث البلاد والسلطة لكي تتكيف مع التطورات، عندما يكون الحرص على الاقتصاد فكما قلت نحن لا نشكوا قلة الإمكانيات، يستطيع المرء مزاولة السياسة الشعبوية، لكن أين الغد؟ وهذا ما يجعلني أقول إننا ونحن نعمل معكم بكل ارتياح نقول إن الوصول لهذا المبتغى، مصالحة الجزائريين والجزائريات مع الذات ومع الوطن هي معركة حيوية ومصيرية للجزائر، لكل محطة ولكل خماسي ولكل سنة ترتيب الأولويات.

قبل سنوات من اليوم كان الرهان هو إعادة الأمن، القضاء على الإرهاب، إبقاء الدولة، الحمد لله فقد تجسد الرهان، رغم استمرار المعركة، نترحم على شهدائنا من جنود وعسكريين الذين قتلوا ضحايا للإرهاب جنوب ولاية باتنة ونسأل الشفاء لجرحي العملية من عناصر الجيش الوطني الشعبي.

هي معركة لكن البلاد استرجعت الأمن، معركة اليوم هي في لمّ الشمل وهو ليس شعارا سياسيا، لمّ الشمل حول بناء الدولة، لمّ الشمل حول بناء الاقتصاد الوطني.

بطبيعة الحال نحمد الله فنحن في تعددية وهي

الجبائي.

قلت إن مداخيل الصناعة تقلصت بالنسبة للمدخل الوطني الخام، لأن السوق استحوذ عليه الأجنبي.

صحيح أننا قلنا بضرورة دعم مؤسساتنا العمومية التي لديها سوق وقدرة وإحيائها، وصحيح أنه يجب التكفل وتشجيع مقاولينا من أجل تمكينهم من العمل أكثر، لكنه يجب أيضا أن نعود إلى جادة الصواب وأن نعيش على قدرات البلاد، وهذا ليس خطاب وزير أول أو خطاب طاقم حكومي أو رئيس جمهورية من منطلق مصلحته أو مهمته أو عهده.

يستطيع الشعب الجزائري أن يتيقن أنه بعد عشر سنوات على هذا المنوال أن تكون أحواله مضمونة، لكن ماذا بعد؟ وأحسن مثال على الضرر المتوقع هو الحاصل اليوم مع القروض الاستهلاكية، وتطالعنا مقالات الصحف عن الموضوع ما يجعلنا نبكي دماً، يقال إن موظفا أخذ قرضا لشراء سيارة وإذا كان راتبه مليوناً ونصف مليون أو مليونين يتبقى له بعد التسديد مبلغ خمسمائة ألف أو ستمائة ألف من أجل إطعام أولاده.

في بلد شقيق مسلم في أغلبيته وكان هنا بيننا لأربعة قرون، حدثت لديهم كارثة طالت ملايين العائلات التي وجدت نفسها في نكبة.

وصلنا في هذا البلد حتى للقروض من أجل الرفاه، يمنحك قرضا بخمسين مليوناً لغرض السفر أو شيء من هذا.

هم فكروا في الأمر فأحضروا إنتاجهم وبنوكهم أيضاً، لأنه لا يوجد بنك عمومي يقوم بهذا العمل.

لكننا هنا بحاجة لرد ينبثق من عمق المجتمع بالإحساس، وهذا يجعلني أعود سيداتي سادتي بالقول إنه لا حرج في إعادة تأكيد ضرورة تحسين قدرة تـبـلـيـغنا كجهاز حكومي بل نحن بحاجة أكبر لتحسين قدرة التبليغ.

هنا أقول عندما نعمل كحكومة وبرلمانيين سيكون عدد أصواتنا أكبر، عندما نعمل، نحن وأنتم والساحة السياسية ستكون لنا قوة أكبر، عندما نعمل نحن وأنتم والساحة السياسية والإعلام الوطني ستكون لنا قدرة أكبر أولاً للشرح ولإقناع شعبنا،

العضوي رقم 99 - 02 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 هـ الموافق 08 مارس سنة 1999م، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

- بمقتضى المادة 72 من النظام الداخلي لمجلس الأمة،

- بعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه السيد الوزير الأول حول مخطط العمل من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية،

- وبعد مناقشات السيدات والسادة الأعضاء المستفيضة لمضمون هذا المخطط، والاستماع إلى الردود التي قدمها السيد الوزير الأول، فإن أعضاء مجلس الأمة:

- يعربون عن تهانيمهم للشعب الجزائري على نجاح الاستحقاق الرئاسي الأخير، وباركون الثقة الكبيرة التي جردها في السيد عبد العزيز بوتفليقة لمواصلة جهوده النبيلة للنهوض بالبلاد واستعادة مكانتها، متمنين له كل التوفيق والنجاح،

- يتقدمون بتهانيمهم للسيد الوزير الأول على الثقة التي شرفه بها فخامة رئيس الجمهورية بتجديد تعيينه على رأس الجهاز التنفيذي، ويهنئون أيضا أعضاء الحكومة على تجديد الثقة فيهم ومواصلة مهامهم،

- يعبرون عن ارتياحهم للعرض الذي قدمه السيد الوزير الأول حول مخطط العمل الذي ستعتمده الحكومة في الخمسة القادمة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ويرون أن الوسائل التي سخرتها والسبل التي ستتبعها تترجم حقا عزم الحكومة على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية على أرض الواقع،

- يثمنون، في هذا السياق، مواصلة الحكومة تنفيذ أحكام الميثاق الوطني من أجل السلم والمصالحة الوطنية الذي عبر الشعب بقوة عن تعلقه به باعتباره الخيار الوحيد الذي يمكن من عودة السلم والاستقرار ويحافظ على وحدة الأمة وتماسكها،

- يقدر جهود الحكومة الرامية إلى تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية والنهوض بها ضمن منظور شامل للتنمية يسمح بترقية الشغل وتوسيع

نعمة، قد نختلف في البرامج لكنه يجب ترقية إجماع وطني في حد ما حول مصلحة البلاد، ولا بأس أن نتبارى ببرامجنا في كيفية خدمة هذا الإجماع.

فنتفق حول مبدأ بناء اقتصاد قوي، بيننا كجزائريين لا بأس أن نتصارع في كيفية بناء هذا الاقتصاد بالطريقة الأفضل، لكن شريطة أن نخدم الجزائر ولا نخدم سواها، وهنا يصبح الصراع صراع برامج.

وهذا هو السياق العام فإذا كنت أتحدث باسم الحكومة أمام مجلس الأمة المبجل فإنه بطبيعة العمل يتعين علينا كمؤسسات أن نعمل معا.

وأريد أن أقول لكم في الختام وبدون أي مجاملة أو تعبير ديبلوماسي أو بروتوكولي، كم سعدت شخصيا وزملائي بتشابه الأفكار والأهداف الذي ساد النقاش معكم، فجزاكم الله خيرا، شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير الأول، الآن واستنادا إلى المادة 80 من الدستور والمادة 49 من القانون العضوي الناظم للعلاقات، والمادة 72 من النظام الداخلي للمجلس، تقدم عدد من الأعضاء من خلال رؤساء المجموعات البرلمانية بمشروع لائحة حول مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، فنعرضه عليكم، وقد أوكل المعنيون مهمة قراءة مشروع اللائحة هذه إلى السيد ميلود ميم، فليتفضل.

السيد ميلود ميم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول،

أصحاب المعالي الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية.

مشروع لائحة

- بمقتضى المادة 80 من الدستور،

- وبمقتضى المواد 49، 52، 53 و54 من القانون

نشكر الجميع، ونحترم الآخرين. وبودي قبل رفع الجلسة أن أشكر - من جهتي - السيد الوزير الأول على ردوده الضافية على مختلف الأسئلة والانشغالات التي تم التعبير عنها في هذه القاعة التي نقلت بصدق وأمانة انشغالات المواطنين عبر التراب الوطني، تقريبا كل ولايات الوطن، من خلال ممثليها قد نقلوا انشغالات المواطنين والمواطنات، وقد أخذت هذه الانشغالات العناية المستحقة من قبل السيد الوزير الأول أو من قبل الإخوة الوزراء الذين سجلوها وسوف يولونها العناية المطلوبة.

التهنئة مجددا على الثقة التي نالها السيد الوزير الأول ومن خلاله السادة أعضاء الحكومة، في كل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، من خلال اللائحة التي سمعنا مضمونها قبل قليل.

الآن وقد تمت المصادقة هذا لا يعني أننا نقول للسيد الوزير الأول إننا قمنا بما يجب أن نقوم به تجاهكم، عليكم أن تتجهوا إلى الميدان وتعملوا ونحن من ورائكم، صحيح نقول: الآن اعملوا وانهبوا إلى الميدان، ولكننا نضيف فنقول له بأننا معنيون، وسنقف إلى جانب كل الجهود الرامية إلى ترقية وتطوير البلاد لسببين:

السبب الأول: وهو أن مضمون البرنامج أتى من مضمون برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي دعمناه وذهبنا وشاركنا في إقناع الشعب بضرورة دعمه.

السبب الثاني: وهو أننا في هذا المجلس قد ناقشنا بكل حرية وأثرنا القضايا والمواضيع، وكذلك - وبكل صراحة - السيد الوزير الأول أجاب على كافة هذه الانشغالات أو لمح إليها، أي أن مهمتنا هي أن نعمل ولكن عملنا كذلك يتطلب أن يكون عملا منسقا مع الهيئة التنفيذية.

السيد الوزير الأول في رده أمام نواب المجلس الشعبي الوطني أتى بأفكار جيدة حول كيفية التنسيق، كنا دائما ندعو إليها ونطالب بها، سواء بالنسبة للعلاقة ما بين عضو البرلمان والسلطات المحلية، سواء بالنسبة لكيفية إثارة المشاكل وكيفية التعاطي معها ضمن الهيئة، من خلال الأسئلة الشفوية

وتنوع الإنتاج الوطني، وإلى تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال التكفل بمختلف الجوانب الاجتماعية: كالتربية والتكوين والبحث العلمي والصحة... إلخ، والاهتمام بالقضايا ذات الصلة بالشخصية الوطنية: الإسلام، العروبة والأمازيغية. - ومع إدراكهم لحجم التحديات والرهانات التي تواجه البلاد، فإنهم يدعون الحكومة خصوصا إلى: - المزيد من الترشيح والتكشف في نفقات التسيير، وتخفيف فاتورة الاستيراد وتشجيع الإنتاج الوطني، واتباع الدقة والصرامة في ضبط كلفة المشاريع لتفادي إعادة تقييمها من حين لآخر، واستمرار محاربة كل أشكال الفساد والتبذير، مع متابعة الأزمة المالية العالمية عن كثب لتجنب تداعياتها،

- مواصلة التكفل بالجوانب التي تمس مباشرة الحياة اليومية للمواطن، وحث السلطات المحلية على تعزيز الحوار مع مختلف المنظمات والجمعيات الفعالة ذات الصلة اليومية بالمواطن - لاسيما لجان الأحياء - لترقية ثقافة الاتصال، وتوسيع فضاءات المشاركة في تسيير الشأن المحلي وتعزيز ثقة المواطن في الإدارة العمومية،

- تفعيل المخططات العمرانية للمدن، والحرص على إبراز مقوماتنا الثقافية والجمالية عند وضع مخططات شغل المساحات بالنسبة للمراكز العمرانية الجديدة، مع الحرص على اختيار المواقع لحمايتها من الكوارث الطبيعية.

- وعليه فإننا، نحن الموقعون أدناه، ندعو السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى المصادقة على هذه اللائحة، وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد ميم، أعتبر بأن هذه التصفيقات هي تزكية ودعم لمشروع اللائحة، وعليه، فإنني أعتبر أن السيدات والسادة أعضاء المجلس قد صادقوا على هذه اللائحة، وأعرف أن هنالك من له رأي مخالف، فهذا بالطبع نحترمه ولا يشكل الأغلبية، فالأغلبية هي التي دعمت، لهذا

والأسئلة الكتابية.

كذلك ثمنا استعداده ورغبته في التعاون مع البرلمان فيما يخص التحرك الميداني ومتابعة البرنامج الذي صادقنا عليه في كل من الغرفة الأولى والثانية، وكذلك الرسالة التي وجهها إلى كل من رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني والتي أبدى فيها الاستعداد لكي يأتي أو يرد على كل الأسئلة التي توجه للسيد الوزير الأول.

هذه خطوات متقدمة في التنسيق ما بين مؤسسات الجمهورية، فنحن نباركها ونتمنى أن تجد تعبيرها في الأيام والأسابيع القادمة.

نتمنى التوفيق للسيد الوزير الأول ولكافة أعضاء الطاقم الحكومي وإلى لقاء آخر، شكرًا لكم والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الثانية والأربعين صباحًا**

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 04 رجب 1430

الموافق 27 جوان 2009

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587